مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية
جامعة القصيم، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ص ص ٤٨٥-٥٤٤، (رجب ١٤٤٠هـ/مارس ٢٠١٩م)

أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية "دليل من بيئة الأعمال السعودية"

أحمد حامد محمود عبدالحليم
كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية

ملخص البحث. يهدف هذا البحث إلى استكشاف أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السعودية.

منهجية البحث: تم إجراء هذا البحث على عينة من (١٤١) شركة من الشركات المسجلة في البورصة السعودية خلال الفترة من عام ٢٠١٢م حتى عام ٢٠١٦م. واعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوي للتقارير المالية.

النتائج: أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير المراجع الخارجي وجودة التقارير المالية، كما كانت علاقة الارتباط سالبة بين معدل العائد علي الأصول وجودة حوكمة الشركات، ونوع مكتب المراجعة وبين جودة التقارير المالية. بينما لا يوجد تأثير معنوي للرافعة المالية وحجم الشركة ونوع النشاط علي جودة التقارير المالية.

واختتمت الدراسة ببعض التوصيات، من أهمها: ضرورة قيام الجهات المهنية والتشريعية بوضع الآليات والضوابط للتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي بما يتفق مع البيئة السعودية وبما يضمن جودة التقارير المالية. ضرورة إلزام الشركات المسجلة بالإفصاح عن أسباب الخلاف بينها وبين المراجع الخارجي خلال (١٢) شهراً السابقة لتاريخ التغيير. ضرورة إنشاء مجلس وطني تحت مسمي "مجلس الرقابة" ليتولى مراقبة أداء المراجعين وتغييرهم.

الكلمات المفتاحية: التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي، جودة التقارير المالية، إدارة الأرباح، بيئة الأعمال السعودية.

١- المقدمة

تُعد التقارير المالية المنشورة للشركات وسيلة الإفصاح الرئيسة التي يمكن من خلالها إظهار نتائج أعمالها ومركزها المالي وكذلك تدفقاتها النقدية خلال الفترة المالية، حيث تلعب هذه التقارير دوراً محورياً في قرارات المستخدمين، وفي ظل اختلاف وتعدد مصالح تلك الفئات، كان لابد من مراجعة التقارير المالية للشركات بواسطة مراجع خارجي متخصص ومستقل، للتأكد من أنها دقيقة وخالية من التحيز واكتشاف الأخطاء والتحريفات التي تجعل تلك التقارير مضللة.

ولكن نتيجة لإنهيار العديد من الشركات العالمية مثل شركة Enron، Worldcom، Xerox ، وما تبعها من سقوط مكتب Arthur Anderson— أحد مكاتب المراجعة الخمسة Big 5 وقتها—، اهتزت ثقة المستثمرين في المهنة، مما جعل الكونجرس الأمريكي يتدخل لإعادة تنظيم مهنة المراجعة من خلال إصدار قانون ساربنز - أوكسلى Sarbanes–Oxly عام ٢٠٠٢م. أيضاً أخذت بعض الجهات وأصحاب المصلحة تطالب بضرورة وضع حد أقصى لمدة تعاقد المراجع مع شركة معينة يلزم بعدها تغييره واستبداله بمراجع آخر، وقد أُطلق على ذلك مصطلح تغيير المراجع الخارجي Auditors Rotation. كما أن العديد من الهيئات والمنظمات المهنية الأكثر شهرة عالمياً مثل AICPA، ICAEW، PCAOB، SEC، اهتمت بموضوع تغيير المراجع الخارجي باعتباره وسيلة لتحسين ودعم استقلالية المراجع.

وفي هذا السياق أشار الرئيس السابق لـ PCAOB - James R.Doty - إلى أن المخاطر المرتبطة بمهنة المراجعة في الوقت الراهن تستلزم ضرورة إعادة النظر في تغيير المراجع الخارجي وذلك كآلية لحل قضايا الاستقلال Independence، الشك المهني Skepticism، والموضوعية Objectivity (Roush et al., 2011).

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات المهنية في دول كثيرة تتبنى فرض سياسات إلزامية للتغيير الدوري للمراجعين وتتراوح السياسات الإلزامية للتغيير الدوري للمراجعين من الإلزام بتغيير الشريك المسؤول عن عملية المراجعة إلى الإلزام بضرورة تغيير مكتب المراجعة (مبارك، ٢٠١٠).

وعلى الرغم من أن العديد من المنظمات المهنية والدراسات البحثية قد يكون لديها قناعة بأن التغيير الإلزامي للمراجع يحقق مزايا عديدة من أهمها (Boone et al., 2015; Huang et al., 2015; Lennox, et al., 2014; Nazatul et al., 2012; Yu & Lenard,2013):

- الحصول على رؤية جديدة Fresh Look لعملية المراجعة.
- الحد من ومنع التقارب في المصالح بين المراجع والشركة محل المراجعة نتيجة طول فترة الإرتباط بينهما.
- يدعم ويضمن استقلال المراجع الخارجي.
- تحسين المنافسة بين المراجعين، مما ينعكس إيجابياً على جودة المراجعة.

وكل ذلك ينعكس بالتبعية على جودة التقارير المالية. إلاَّ أن الكثير من الدراسات والمعارضين لتطبيق سياسة التغيير، يرون وجود عدد من السلبيات للتغيير، من أهمها:

- الحد من جودة المراجعة – تطبيقاً لمنحنى التعلم - كنتيجة لقطع العلاقة المستمرة بين المراجع والشركة محل المراجعة.
- زيادة التكاليف الأولية لعملية المراجعة، وزيادة مخاطر فشل عملية المراجعة.

وفي المملكة العربية السعودية تبنت المنظمات المهنية سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي كل ثلاث سنوات، حتى صدر قرار وزير التجارة والصناعة وبدعم

من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) عام ٢٠٠٨م، حيث أُلزمت الشركات بتغيير المراجع الخارجي بعد انقضاء فترة خمسة أعوام من أعمال المراجعة، وانقضاء فترة عامين قبل معاودة التعاقد مع نفس المراجع.

لذلك تتضح أهمية البحث الحالي من خلال التعرف على أنواع التغيير وأسبابه، تحليل طبيعة العلاقة بين التغيير الإلزامى للمراجع الخارجى وجودة التقارير المالية، وكذلك تقديمه دليلاً من البيئة السعودية عن أثر هذا التغيير على جودة التقارير المالية(Financial Reporting Quality(FRQ.

٢/١- مشكلة وتساؤلات البحث:

تُمثل التقارير المالية أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها المتعاملين في أسواق المال عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وقد أدت الانهيارات التي شهدتها العديد من الشركات العالمية إلى إثارة الشكوك حول مدى قدرة التقارير المالية على إظهار الأداء الحقيقي للشركة وإعطاء صورة كاملة عن كافة أنشطتها. لذلك اتجهت المنظمات المهنية والجهات العلمية وتزايدت ضغوط أصحاب المصالح لتحسين جودة هذه التقارير، وذلك من خلال زيادة جودة المراجعة. حيث تكمن جودة المراجعة من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية في قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والممارسات السلبية التي تجعل القوائم المالية مضللة، ومدى قدرته على مقاومة ضغوط الإدارة التي تحاول منعه من التقرير للأطراف الخارجية عن هذه التجاوزات (أبو الخير، ٢٠٠٦).

ولقد حظيت ظاهرة تغيير المراجع الخارجي باهتمام كبير في أوساط المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة، لمالها من إرتباط باستقلالية المراجع، وأتعاب عملية المراجعة، وجودة أداء عملية المراجعة، وفترة تعاقد المراجع مع الشركة محل المراجعة.

ومما يؤكد على أهمية دراسة هذه الظاهرة من كافة جوانبها الزيادة الكبيرة في حالات التغيير، فقد أوضحت دراسة Hertz-، 2006 - أن عدد المراجعين الخارجيين الذين تم تغييرهم خلال الفترة من عام ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠٠٥م في تزايد مستمر (الزمر، ٢٠٠٩).

يتضح مما سبق، أن قضية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي تُعد من القضايا الهامة، والتي تلقى اهتمام كبير من جانب الهيئات والمنظمات المهتمة بمهنة المراجعة، بالإضافة إلى تناولها من خلال أبحاث كثيرة في السنوات القليلة الماضية (Read & Mazza et al., 2015; ; He et al., 2015; Cameran et al., 2015; Yezega, 2016; الشريف، ٢٠١٤؛ منصور، ٢٠١٧).

ونظراً لأن الهيئات والمنظمات المهنية – والدول – المعنية بمهنة المراجعة لم تتفق على مدة معينة يلزم بعدها تغيير المراجع الخارجي، كما أن التناقض الواضح بين نتائج بعض الدراسات التي تناولت تغيير المراجع الخارجي، يمثل دافعاً للقيام بهذا البحث.

وعلي ذلك فإن المشكلة محل الدراسة تتبلور في الإجابة علي السؤال العام التالي:

هل تغيير المراجع الخارجي يؤثر على التقرير المالي في بيئة الأعمال السعودية؟ وما أثر ذلك التغيير علي جودة التقارير المالية؟

١/٣- أهداف وأهمية ودوافع البحث:

يستهدف البحث الوصول إلى دليل عملي بشأن العلاقة بين التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ومستوى جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة السعودية.

وتنبع أهمية البحث أكاديمياً من مسايرته لإهتمام الباحثين والممارسين للمهنة والمسؤولين الحكوميين وجهات الرقابة وأصحاب المصلحة فى الشركات، وكذا القائمين على المهنة فى المملكة العربية السعودية، بقضية التغيير الدورى للمراجعين، وكذلك جودة التقارير المالية، خاصة فى ظل عولمة أسواق رأس المال والحاجة إلى جذب مستثمرين جدد، ومدى انعكاس ذلك على تحسين أداء الشركات وتعظيم قيمتها ومركزها التنافسى.

كما تنبع أهمية البحث من الناحية الأكاديمية أيضاً من ندرة البحوث المحاسبية التى تناولت العلاقة بين تغيير المراجع الخارجى وجودة التقارير المالية – خاصة فى بيئة الأعمال السعودية -، كما يستمد البحث أهميته العلمية لكونه يُساهم فى بناء نموذج لاختبار أثر تغيير المراجع الخارجى على جودة التقارير المالية – خاصة فى ظل تعدد نماذج قياسها – من خلال إدخال متغيرات جديدة إلى النماذج التى سبق وقدمتها الدراسات السابقة.

أيضاً يستمد البحث أهميته العملية من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يمر بها الاقتصاد السعودي، وتبني الحكومة السعودية لرؤية وخطة مستهدفة لعام (٢٠٣٠م)، والاتجاه نحو العولمة، وتحرير التجارة الدولية، وتطبيق اتفاقية الجاتس، والتحول إلي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

كما يُعد من أهم دوافع هذا البحث محاولة تضييق فجوة البحث المحاسبي فى هذا المجال، وإيجاد دليل على العلاقة محل الدراسة فى بيئة الأعمال السعودية.

٢- الجوانب النظرية للدراسة

٢/١- الإطار الفكري للتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي:

٢/١/١- مفهوم التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي:

يشير تغيير المراجع الخارجي Auditor Change إلى تحديد حد أقصى للمدة التي يظل فيها نفس المراجع مراجعاً لشركة معينة، وبعد انتهاء هذه المدة تلتزم هذه الشركة بتغيير المراجع بمراجع آخر (جربوع، ٢٠٠٨) و/ أو يجب على المراجع إنهاء تعاقده مع الشركة.

ويرى (Reid & Carcello,2017)، أن تغيير المراجع الخارجي يمكن أن يحدث بطريقتين، الأولى: عن طريق الفصل من قبل العميل أو الشركة محل المراجعة، والثانية: عن طريق تقديم المراجع لاستقالته نتيجة الخطر المتزايد من ضعف نظام الرقابة الداخلية أو زيادة الدعاوي القضائية ضد المراجع. أي أن أن اتخاذ قرار بتغيير المراجع الخارجي ماهو إلا قرارين متداخلين ومتلازمين هما: قرار تغيير المراجع، وقرار اختيار مراجع جديد.

وقد أوضح قانون(Sarbanes Oxley (SOX, 2002، (2002 في الفقرة رقم (٢٠٧) أن مصطلح التغيير الإلزامي للمراجعين يقصد به: إنه يجب أن يكون هناك حدًا لعدد السنوات التي قد يكون فيها إحدى شركات المحاسبة المسجلة مراجعاً لعميل معين. كما أوضح (ICEAW,2002) أنه يُقصد بالتغيير الإلزامي للمراجعين أنه يجب أن يقوم مراجعي الشركات محل المراجعة بتقديم خدمات المراجعة لمدة محددة فقط، وبعدها يجب أن يتم استبدالهم بشركة مراجعة أخرى.

كما أوضح قانون (SOX, 2002)، أن المقصود بتغيير شركاء المراجعة، أنه يجب استبدال شريك المراجعة – وليس مكتب المراجعة – بعد مرور مدة محددة من تقديمه

لخدمات المراجعة لشركة معينة. بينما وضع2015 (Bowlin et al.،) آلية معينة لتغيير المراجعين - ويتفق الباحث معهم – حيث أوضحوا أن التغيير الإلزامي للمراجعين قد يتطلب من العملاء ألا يحتفظوا بمراجع معين لمدة تتعدى سنوات محددة. وذلك لأن المراجعين سيكون لديهم حافزاً أقل للسعي وراء تحقيق مكاسب مستقبلية من عميل معين، وهكذا سيكونون أقل احتمالاً أن يصدروا تقارير متحيزة لصالح الإدارة. أما الاحتفاظ بالمراجع من قبل العميل لعدد محدد من السنوات قبل حدوث التغيير فسيجعل المراجع أكثر استقلالية عن الإدارة لأنه لن يواجه مخاطر العزل خلال المدة قبل التغيير.

٢/١/٢– أنواع التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي:

يمكن القول إنه توجد عدة أنواع لتغيير المراجعين الخارجيين، هى (منصور، ٢٠١٧ ؛ ريشه، ٢٠١٧ ؛ Velte & Stiglbauer,2012; Lu & Sivaramakrishnan, 2009):

•من حيث الإلزام بالتغيير: يوجد نوعان هما: التغير الإلزامي Mandatory Change: وهو الذي تنص عليه اللوائح والقوانين ذات العلاقة، وتلزم الشركات محل المراجعة بتغيير المراجع بعد مدة معينة، وبعدها تتعاقد مع مراجع آخر، والتغيير الاختياري Voluntary Change: وهو الذي يتم بشكل اختياري من قبل الشركات محل المراجعة ذاتها، دون وجود إلزام أو إجبار عليها بتغيير المراجع.

• من حيث المدة الزمنية للتغيير: يوجد نوعان هما: التغير الدائم Permanent change: وهو الذي يتم بموجبه تغيير المراجع الخارجي بعد فترة معينة، ولا يتم إعادة التعاقد معه مرة أخرى، والتغيير المؤقت Temporary change: وهو تغيير المراجع الخارجي بعد فترة معينة، وبعد مرور مدة معينة – يُطلق عليها المدة الإلزامية لإمكانية إعادة التعاقد – يمكن للشركة (عميل المراجعة) التعاقد معه مرة أخرى.

• من حيث نطاق التغيير: يوجد نوعان أيضاً هما: التغيير الكلي أو الخارجي (تغيير مكتب المراجعة ككل) Complete or External Change (Change of the whole Auditor Company): ويقصد بذلك تغيير مكتب المراجعة بالكامل، حيث يتم استبدال مكتب المراجعة بمكتب آخر، والتغيير الجزئي أو الداخلي (تغيير شريك المراجعة) Partial or Internal Change (Change of Partner Auditor): ويقصد بذلك تغيير واستبدال شريك المراجعة فقط، عن طريق وضع حد أقصى لعدد السنوات التي يراجع فيها هذا الشريك القوائم المالية لشركة معينة، يتم تغييره بعدها.

٢/١/٣- التغييرالإلزامي للمراجع الخارجي بين التأييد والمعارضة:

من خلال استقراء الباحث للدراسات السابقة وغيرها من الدراسات المتعلقة بتغيير المراجع الخارجي مثل (Bills et Kwon et al.,2014; ADeniyi & Mieseigha, 2013 al., 2015; Kim et al., 2015; He, 2015; Robu et al., 2016; AlBoor& Khamees, 2016; Francis et al., 2017) يمكن تحديد أهم أسباب المطالبة – بتطبيق أو عدم تطبيق – تغيير المراجع الخارجي فيما يلي:

تتمثل أسباب (مبررات) المطالبة بتطبيق تغيير المراجعين الخارجيين فى: تدعيم وتعزيز استقلال المراجع الخارجي، وتحسين جودة المراجعة، وتدعيم وتعزيز آليات الرقابة على جودة الأداء المهني للمراجع، وزيادة الثقة في التقارير المالية، والحد من العلاقات الوطيدة والألفة بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة، والحد من ظاهرة تركز سوق المراجعة Audit Market Concentration، وزيادة أتعاب المراجعة Audit Fees.

وعلى الرغم من المبررات السابقة إلاّ أن تغيير المراجع الخارجي لقى معارضة من قبل أطراف متعددة، على رأسها مكاتب المراجعة الكبيرة وخاصة مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big 4 Audit Firms، حيث يرون أن الفائدة الوحيدة للتغيير هى وجود

نظرة ورؤية جيدة عند مراجعة القوائم المالية، إلاَّ أن تطبيق هذه السياسة يواجه العديد من الآثار السلبية التي قد تفوق المزايا والفوائد المتوقعة منها (منصور، ٢٠١٧، Francis et al.، 2017، Price waterhouse Coopers، 2012)، من أهمها ما يلي: إرتفاع تكاليف عملية المراجعة بالنسبة للشركات محل المراجعة، إرتفاع تكاليف عملية المراجعة بالنسبة للمراجع الخارجي، خسارة الخبرة والمعرفة المتراكمة لدى المراجع عن الشركة محل المراجعة، الحد من تبني المراجعين لاستراتيجية التخصص الصناعي Industry Specialization، زيادة العبء على عاتق لجان المراجعة Audit Committees.

٤/١/٢- موقف المنظمات المهنية من تطبيق التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي:

لم تتفق المنظمات المهنية المحاسبية على رؤية واحدة تجاه تغيير المراجعين الخارجيين، فمنها من يعارض هذا الإتجاه، ومنها من يؤيده، ومنها من يؤيده بشكل مشروط (منصور، ٢٠١٧).

فقد عارض المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) التغيير الإلزامي للمراجعين، حيث أشار في تقريره الصادر عام ٢٠٠٤م إلى أن التغيير الإلزامي سوف يجعل عملية التقرير المالي صعبة (أبو الخير، ٢٠٠٦).

أما مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي (GAO) فقد أصدر في نوفمبر ٢٠٠٣م تقريراً بعنوان: مكاتب المحاسبة العامة – التأثيرات المحتملة للتغيير الإلزامي لمكتب المراجعة، وأشار في هذا التقرير إلى أن نتائج المسح الواردة لم تؤيد التغيير الإلزامي لمكتب المراجعة كوسيلة أو أداة لتعزيز استقلال المراجع وتحسين جودة المراجعة (Price Waterhouse Coopers، 2012).

أما المفوضيه الأوربية European Commission (EC) فقد اهتمت بتغيير المراجع الخارجي، حيث ورد في مشروع التوجيه Draft Directive بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧م. حيث تضمن هذا التوجه بديلين هما: التغيير الداخلي (تغيير شريك المراجعة) ويكون بعد خمس سنوات، والتغيير الخارجي (تغيير مكتب المراجعة) ويكون بعد سبع سنوات. وذلك بهدف زيادة الثقة في أسواق رأس المال، من خلال الحد من فجوة التوقعات لزيادة استقلال المراجع ومنع – أو الحد – من تركيز سوق المراجعة، ومن ثم زيادة جودة المراجعة (Lin &Liu, 2009; Velte & Stiglbauer, 2012).

وفي نفس السياق، أصدر مجلس النواب الأمريكي عام ٢٠٠٢م قانونOxley Sarbanes، حيث جاء في القسم رقم (٢٠٣) بضرورة تغيير المراجع الخارجي بعد مرور خمس سنوات، كما ورد بالقسم رقم (٢٠٧) لذات القانون، على ضرورة تغيير مكتب المراجعة بعد مرور سبع سنوات، وقد تم زيادة فترة التهدئة Cooling Off Period - وهى الفترة اللازم انقضاؤها حتى يعاود مكتب المراجعة الإرتباط مع نفس الشركة محل المراجعة – من سنتين إلى خمس سنوات (Daniels & Booker, 2011).

كما ورد في دليل السلوك المهني الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) في عام ٢٠٠٣م، ضرورة تطبيق التغيير الإلزامي للمراجع أو لمكتب المراجعة خلال فترة لا تزيد عن سبع سنوات (Fargher et al., 2008).

وأيضاً أصدر مجلس الرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) في ١٦ أغسطس عام ٢٠١١م القائمة رقم ٠٦ – ٢٠١١ بعنوان: استقلال المراجع وتغيير مكتب المراجعة، وذلك بغرض معرفة وجهات نظر الأطراف ذات العلاقة في التغيير الإلزامي لمكتب المراجعة. وفي مارس ٢٠١٢م، عقد (PCAOB) دائرة مستديرة لمناقشة

موضوع التغيير الإلزامي لمكتب المراجعة، وقد عارض أكثر من ٩٠٪ من الردود على بيان الـ PCAOB. كما عَبَّرَ بعض الأعضاء عن قلقهم بشأن ما إذا كان التغيير الإلزامي لمكتب المراجعة يعتبر الوسيلة المناسبة والطريقة الأفضل والعملية لتعزيز استقلال وموضوعية المراجع ونزعة الشك المهني لديه (Price WaterhouseCoopers, 2012; Bowlin et al.,2015).

أما فيما يتعلق بموقف لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) فقد أيدت تغيير شريك المراجعة Audit Partner بعد خمس سنوات في إطار نفس المكتب، والتغيير كل سبع سنوات للشركاء الآخرين العاملين في فريق المراجعة، وقد تم تنفيذ هذه المتطلبات اعتباراً من ٢٠١٣/٥/١٣م، كما تم زيادة فترة التهدئة - فترة التوقف الإلزامية – من سنتين إلى خمس سنوات (Francis et al., 2017; Price WaterhouseCoopers, 2012).

وفي هذا الصدد، قامت الهيئة العامة لسوق المال(*) في جمهورية مصر العربية بإصدار القرار رقم (١١/ ٢٠٠٧م) بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١١م، حيث ورد في القسم السابع من المادة الأولى: يكون للشركة مراجع حسابات مستقل، يُعين سنوياً ويُجدد له بحد أقصى (٦) سنوات، على أن يراعي تغييره بعد ذلك (الهيئة العامة لسوق المال المصري، ٢٠٠٧).

وهو ما أكدت عليه أيضاً قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في عام ٢٠٠٩م، و٢٠١١م. كما نص الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية في أغسطس ٢٠١٦

(*) تم تعديل اسم الهيئة العامة لسوق المال إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩م.

علي: لا يعين مراقب الحسابات كشخص طبيعي لأكثر من (٥) سنوات، ولا يجب إعادة تعيينه قبل انقضاء (٣) سنوات علي إنتهاء عمله كمراقب حسابات الشركة (الدليل المصري لحوكمة الشركات، أغسطس ٢٠١٦).

٥/١/٢- طبيعة تغيير المراجع الخارجي في البيئة السعودية:

لقد اهتم المشرع السعودي بموضوع تغيير المراجع الخارجي، حيث كان القرار الوزاري رقم (٩٠٣) بتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ لفرض آليات مكملة لتنظيم مهنة المراجعة بالمملكة العربية السعودية. ووفقاً لهذا القرار تلتزم الشركات المساهمة بتغيير مكتب المراجعة كل ثلاث سنوات، ويمكن أن يستمر سنتين إضافيتين إذا إنضم إليه (دخل معه) مكتب آخر كشريك، أي يكون هناك مكتبين للمراجعة في السنتين الرابعة والخامسة. هذا، وقد أصدر وزير التجارة والصناعة وبدعم من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) القرار الوزاري رقم (٢٦٦/ق) بتاريخ ١٤٢٩/٨/٨هـ - الموافق ٢٠٠٨/٩/١م – ألزم فيه شركات المساهمة بتغيير المراجع الخارجي بعد إنقضاء فترة خمسة أعوام من أعمال المراجعة، وانقضاء فترة عامين قبل معاودة الارتباط مع نفس المراجع، ويُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره. وقد نص هذا القرار على تعديل المادة رقم (٨) من الضوابط المرفقة بالقرار الوزاري رقم (٩٠٣) بتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ، بحيث يصبح النص على النحو التالي:

"يجب ألا تزيد مدة المراجعة لشركات المساهمة التي يقوم بها مكتب المراجعة عن خمس سنوات متصلة، ويجب أن يتم انقضاء فترة سنتين قبل معاودة مراجعتها من قبل نفس المكتب. وتحسب مدة المراجعة بالنسبة للشركات المساهمة التي احتفظت بمكتب المراجعة في تاريخ العمل بهذا القرار خمس سنوات أو أكثر اعتباراً من ١٤٢٦/١/١هـ

الموافق ٢٠٠٥/٢/١٠م" (قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ، قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٤٢٩/٨/٨هـ).

يتضح من هذا أنه يتعين على الشركة تغيير المراجع الخارجي بعد خمس سنوات متصلة من مراجعة القوائم المالية للشركة، ولا يمكن للشركة أن يراجع حساباتها نفس المراجع السابق إلا بعد مرور عامين ثم يمكنها التعاقد معه لمراجعة القوائم المالية لها. وعلى ذلك فإن فترة الارتباط بين المراجع والشركة محل المراجعة قد زادت عامين، حيث كانت هذه الفترة ثلاثة أعوام حتى عام ٢٠٠٨.

مما سبق، يتضح أن المملكة العربية السعودية تبنت آلية واضحة لتغيير المراجع الخارجي كل فترة دورية.

٢/٢- جودة التقارير المالية:

١/٢/٢- مفهوم جودة التقارير المالية:

شهدت السنوات الأخيرة مزيداً من الاهتمام بجودة التقارير المالية (FRQ)، ويرجع ذلك للانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية بسبب إدارة الأرباح Earning Management ، والحرية المتاحة للإدارة في اختيار السياسات المحاسبية.

ويشير الباحث، إلى أنه لا يوجد مفهوم أوتعريف محدد بدقة لجودة التقارير المالية بين الباحثين أوفي الأدب المحاسبي (محمود، ٢٠١٠؛ الديسطي، ٢٠٠٥؛ أحمد، ٢٠١١؛ مليجـــــــي، ٢٠١٦؛ Mahdavikou & Khotanlau, 2011; Andrei et al., 2015 ; Habib & Jiang, 2015؛ ريشو، 2013أ؛ عبد الحليم، ٢٠١٥)، حيث يختلف مفهوم الجودة باختلاف وجهات نظر وأهداف معدي ومستخدمي هذه التقارير.

وتدور معظم تعريفات جودة التقارير المالية في الدراسات السابقة حول اعتبار هذه الجودة جوهراً له مظهر آخر يقاس به، حيث يتم التعريف بجودة الإفصاح أو

الملاءمة لأغراض تحديد القيمة Value Relevance لمعلومات القوائم المالية، كانعكاس لجودة التقارير المالية (الصيرفي، ٢٠١٥).

فقد عرفها (ريشو، 2013أ) بأنها مدى توافر الخصائص النوعية في المعلومات الواردة بالتقارير مثل الملاءمة، والمصداقية، والقابلية للتحقق، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والوقت المناسب، وقدرتها على التعبير بدقة عن حقيقة الواقع الاقتصادي للشركة ونتائج أعمالها. بينما ترى دراسة (محمود، ٢٠١٠) أن جودة التقارير المالية هي ماتتصف به معلومات القوائم المالية من مصداقية، وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف Misstatement – وخاصة الغش – وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، والرقابية، والمهنية، والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.

أما (Andrei et al. ،2015) فيرون أن جودة التقارير المالية تشير إلى التقارير التي يتم إعدادها في ضوء المعايير المحاسبية والتشريعات والقوانين، وتنطوي على درجة أكبر من التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism، ويترتب عليها انخفاض والحد من عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry.

في ضوء التعريفات السابقة – وغيرها في الدراسات السابقة – يتضح أنها ركزت على محورين أو بعدين رئيسين لهذه الجودة هما: توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، وخلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية وتوفير معلومات تعبر بدقة عن حقيقة الوضع الاقتصادي للشركة.

ويمكن أن يُضاف بُعد آخر عند تعريف جودة التقارير المالية، وهو مدخل الحوكمة الذي يركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح Stakeholders لأداء إدارة الشركة (أبو الخير، ٢٠٠٧)

وبناءً على ماسبق، يتضح للباحث أن هناك مؤشرات للاستدلال على جودة التقارير المالية من أهمها: مدى منفعتها وخلوها من التحريفات، الالتزام بالمعايير المحاسبية – خاصة في ظل تبني المملكة العربية السعودية للمعايير الدولية – والتشريعات والقوانين، والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتفعيل حوكمة الشركات.

٢/٢/٢- أساليب قياس جودة التقارير المالية فى الفكر المحاسبي:

نظراً لعدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه لجودة التقارير المالية، فقد تنوعت مداخل قياس هذه الجودة، وتناولت الدراسات المحاسبية نماذج وأساليب تختلف وفقاً للهدف من كل دراسة. وعلى الرغم من تعدد مقاييس جودة التقارير المالية، إلاّ أنه يوجد ثلاثة نماذج هى الأكثر استخداماً في الدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية وهي:

أ) نموذج جودة المعلومات المحاسبية Accounting Information Quality:

يعتمد هذا النموذج في قياس جودة التقارير المالية على قياس الخصائص النوعية Qualitative Characteristics للمعلومات المحاسبية، وقد حددت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم SFAC8 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، والمتمثلة في: الملاءمة Relevance، والتعبير الصادق Faithful Representation، وإمكانية الاعتماد Reliability، والقابلية للفهم understandability، والقابلية للتحقق Verif ability، والقابلية للمقارنة Comparability، والوقت المناسب Timeliness (FASB, 2010).

ب) نموذج جودة الأرباح Earnings Quality:

لقد استخدم الفكر المحاسبي مستوى إدارة الأرباح (EM) كمتغير بديل لجودة التقارير المالية. وقد أشارت العديد من الدراسات المحاسبية إلي وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح (EQ) وإدارة الأرباح (EM)، ومن ثم جودة التقارير المالية. وقد تم استخدام مقياس إدارة الاستحقاقات الاختيارية Discretionary Accrual (DA) لقياس

إدارة الأرباح. ومن أهم هذه النماذج: نموذج (Jones,1991)، ونموذج (Jones,1991) المعدل، ونموذج (Dechow,1995) (صالح، ٢٠١٠).

ج) نموذج التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism (AC):

أوضحت دراسة Yuying، (2015)، ودراسة (.Hu et al) ، 2014 أن التحفظ المحاسبي يعتبر من الوسائل الهامة للتخفيف والحد من آثار مشكلة التخلخل الأخلاقي Moral Hazard الناتجة عن عدم تماثل المعلومات، ويُحد من قدرة إدارة الشركة على القيام بالتصرفات الانتهازية التي تحقق مصالحها الشخصية على حساب مصلحة الأطراف الأخرى، مما يوفر حماية للمستثمرين وينعكس إيجابياً لتحسين جودة التقارير المالية. ومن أهم هذه النماذج – لقياس التحفظ – نموذج (Basu, 1997)، ، ونموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Beaver & Ryan, 2005).

وسوف تقوم هذه الدراسة الحالية بقياس جودة التقارير المالية باستخدام إدارة الأرباح اعتماداً على نموذج الاستحقاق الاختياري، وذلك لشيوع استخدامه في الدراسات السابقة، وقابليته للتطبيق على البيانات المتاحة في البيئة السعودية.

٣- الدراسات السابقة وبناء فروض البحث:

١/٣- الدراسات السابقة المرتبطة بتغيير المراجع الخارجي:

استهدفت دراسة (باسودان وآخرون، ٢٠٠٤) تحديد العوامل المؤثرة في تغيير المراجع في شركات المساهمة السعودية، من خلال استخدام استبانة لعينة مكونة من (٦١) من أعضاء لجان المراجعة و (٥٢) من مديري مكاتب المراجعة. وذلك من خلال تقسيم العوامل المؤثرة في تغيير المراجع إلى قسمين: العوامل الفنية وهى المتعلقة بأداء المراجع لعملية المراجعة، والعوامل غير الفنية وهى ما عدا ذلك من أسباب تغيير

المراجع. وتوصلت الدراسة إلى أهمية العوامل الفنية وتقدمها في الترتيب من حيث الأهمية على العوامل غير الفنية لدى عينتي الدراسة. ومن هذه العوامل الفنية: اتباع المكتب لمعايير المراجعة المتعارف عليها، سمعة المكتب، خبرته السابقه في أعمال المراجعة. أما العوامل غير الفنية التي حظيت باهتمام عينتي الدراسة تركزت حول أتعاب عملية المراجعة، عدم موافقة المراجع على التنازل عن تحفظاته، وعدم مساعدة الشركة في الخدمات الزكوية والضريبية.

بينما هدفت دراسة (Abdul Nasser et al.، 2006) إلى تحليل العلاقة بين المراجع الخارجي وشركة العميل، سواء في حالة تغيير المراجع أو طول فترة التعاقد معه. وتمت الدراسة على عينة من ٢٩٧ شركة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الماليزية، وذلك خلال الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠٠٠م. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنه في حالة طول فترة التعاقد مع المراجع توجد علاقة طردية بين التعثر المالي للشركة محل المراجعة وزيادة الضغط الذي تمارسه على المراجع لإصدار رأي غير متحفظ في تقرير عملية المراجعة، وفي ذات الوقت خوف المراجع من إنهاء التعاقد معه. كما توجد علاقة طردية بين تمسك شركة المراجعة الكبرى وبين حجم شركة العميل، ومن ثم ارتفاع احتمال التأثير السلبي المتوقع على رأي المراجع، أيضاً هناك علاقة عكسية بين طول فترة التعاقد مع المراجع الخارجي ومستوى الخطر المالي لشركة العميل.

أما دراسة (حجازي، ريشو، ٢٠٠٩) فقد هدفت إلي معرفة الأسباب والدوافع المؤدية إلى تغيير المراجع الخارجي، وأثر ذلك على جودة عملية المراجعة، وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة مكونة من (١٠٥) من الأطراف ذات الصلة بتغيير المراجع الخارجي تمثلت في: (٣٢) من مراجعي الحسابات بالجهاز المركزى

للمحاسبات، (٣٥) من مراجعي الحسابات الخارجيين بالمكاتب الخاصة، (٢١) من إدارة الوحدات الاقتصادية، و (١٧) من حملة الأسهم. وتوصلت الدراسة إلى وجود اتفاق بين فئات الدراسة باستثناء إدارة الوحدات الاقتصادية على تغيير المراجع الخارجي كل خمس سنوات. بالإضافة إلى وجود اختلاف في الأهمية النسبية للأسباب المؤثرة على قرار تغيير المراجع الخارجي بين الأطراف ذات الصلة، حيث يعد مراقبي الحسابات في الجهاز المركزي للمحاسبات أن الإخلال باستقلال المراجع له الأهمية القصوى، في حين يرى المراجعون الخارجيون بالمكاتب الخاصة أن الإفلاس أو التعثر المالي يعتبر السبب الأول في تغيير المراجع الخارجي، يليه الإخلال باستقلال المراجع. أما إدارة الوحدات الاقتصادية فإنها تضع صعوبة التعاون بين المراجع والإدارة كسبب أول قد يؤدي إلى تغيير المراجع، يليه عدم الاتفاق على النواحي المحاسبية. في حين يتفق حملة الأسهم مع المراجعين بالجهاز المركزي للمحاسبات والمراجعين بالمكاتب الخاصة في أن الإخلال باستقلال المراجع هو أكثر الأسباب من حيث الأهمية النسبية.

كما هدفت دراسة (Lin and Ming، 2009) إلى اختبار العلاقة بين هيكل وآليات حوكمة الشركات وجودة اختيار مراجع الحسابات، وتمت الدراسة على عينة من الشركات المسجلة في الصين خلال الفترة من عام ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٤م. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتسم بهيكل ملكية مركز وحجم مجلس إدارة صغير ويجمع فيها رئيس مجلس الإدارة بين منصبه ومنصب المدير التنفيذي يكون لديها ميل ودافع قوي إلى اختيار مراجع أقل جودة ليس من المكاتب العشر الكبرى في الصين، ولا يتوافر لديهم القدرة على مراجعة حسابات الشركة واكتشاف مستويات الإفصاح والشفافية المنخفضة، ومن ثم يمكن للإدارة من تحقيق وجنى مكاسب مشبوهة

Opaqueness Gain لا تستند إلى الشفافية، وفسرت الدراسة دوافع الإدارة في هذا الصدد إلى ضعف تطبيق آليات الحوكمة.

أما دراسة (مبارك، ٢٠١٠) فقد هدفت إلى تحليل العلاقة بين طول فترة التعامل بين المراجع و الشركة محل المراجعة من جهة وجودة عملية المراجعة في المملكة العربية السعودية من جهة أخرى. كما هدفت إلى التعرف على مدى تركز خدمات المراجعة في مكاتب معينة. واستخدم الباحث جودة الأرباح كمؤشر على جودة عملية المراجعة، و ذلك لعينة مكونة من (٣٩) شركة مساهمة سعودية مسجلة خلال الفترة من ٢٠٠١م حتى ٢٠٠٩م. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوى بين جودة عملية المراجعة وطول فترة التعامل بين المراجع والشركة. كما توصلت الدراسة إلى أن سياسة التغيير الإلزامي للمراجعين التي تتبناها المنظمات المهنية في المملكة العربية السعودية لم تقض على احتكار بعض المكاتب لسوق خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة حيث تتركز (٧٤%) من خدمات مراجعة حسابات شركات المساهمة السعودية في (٧) مكاتب مراجعة تمثل (٥٪) من عدد المكاتب المرخص لها بممارسة المهنة في المملكة، كما تسيطر مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى على (٤٥٪) تقريباً من سوق خدمات مراجعة حسابات شركات المساهمة السعودية.

بينما هدفت دراسة (AL – Thuneibat et al.، 2011) إلى التعرف على أثر تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وحجم شركة المراجعة على جودة عملية المراجعة. وتمت الدراسة على عينة مكونة من (٣٥٨) شركة من الشركات الأردنية المسجلة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢م حتى عام ٢٠٠٦م. وتوصلت الدراسة إلى أن شركات المراجعة الكبرى تستحوذ على (٨٩٪) من السوق الأردنية، كما تزيد فترات التعاقد لهذه الشركات مع الشركات محل المراجعة

لأكثر من (٩) سنوات، مما يترتب على ذلك إنخفاض مستوى جودة عملية المراجعة بغض النظر عن حجم شركة المراجعة. كما يؤثر تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع إيجابياً في تحفيز وتشجيع المراجعين الجدد على بذل العناية المهنية الواجبة، ومن ثّم جودة عملية المراجعة.

بينما استهدفت دراسة (الشريف، ٢٠١٤) صياغة نموذج كمي لتقييم إنعكاسات تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على مستوى جودة عملية المراجعة، وتمت الدراسة على عينة تتمثل في (٣٦) شركة تعمل في قطاعات مختلفة في بيئة الأعمال المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٩م. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي يؤثر على جودة عملية المراجعة من خلال تأثيره على كل من قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التحريفات الجوهرية - نتيجة التأثير على مستوى الشك المهني لدى المراجع، وحجم المعرفة التي يمتلكها والمرتبطة بشركة العميل، ومستوى استقلاله المهني، والتكاليف الأولية لعملية المراجعة -، ورأيه الوارد في تقرير عملية المراجعة نتيجة التأثير على مستوى استقلاله المهني وحكمه الشخصي.

كما استهدفت دراسة (أحمد، ٢٠١٥) معرفة دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل حوكمة الشركات، وذلك من خلال دراسة ميدانية، حيث تم استطلاع رأي (١٠٣) مفردة تتمثل في ثلاث فئات وهي: عضو لجنة المراجعة، المراجع الخارجي، وسماسرة الأوراق المالية في بيئة الأعمال المصرية. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق معنوية في تصورات المستقصي منهم بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

بينما هدفت دراسة (Stanisic et al.، 2015) إلى تحليل العلاقة بين تغيير المراجع الخارجي وتقرير المراجعة المعدل في صربيا، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٣م. وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تحصل على تقرير مراجعة معدل تميل إلى تغيير المراجع الخارجي وذلك بالمقارنة بالشركات الأخرى. كما أن تغيير المراجع يرتبط بزيادة احتمال تغيير نوع تقريرالمراجعة، حيث إن الشركات التي حصلت على تقرير مراجعة معدل أو غير متحفظ في فترة معينة، فإنها لا تحصل على ذات نوع التقرير بعد تغيير المراجع.

أما دراسة (صالح، ٢٠١٦) فقد هدفت إلى اختبار العلاقة بين نوع تقرير المراجعة وكل من إدارة الأرباح وتغيير المراجع في البيئة المصرية، وتمت الدراسة الميدانية على عينة تتكون من (٤٠) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية موزعة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من ٢٠١١م إلى ٢٠١٤م. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع تقرير المراجعة وتغيير المراجع، كما أن كل من نوع تقرير المراجعة وتغيير المراجع يرتبط بحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة.

بينما استهدفت دراسة (منصور، ٢٠١٧) تحليل سياسة تدوير المراجعين الخارجيين، من خلال دراسة ميدانية لاستطلاع آراء عينة من ذوي العلاقة بمهنة المراجعة، حيث تم توزيع قائمة استقصاء لعينة تمثلت في: (٤١) من الإدارة العليا، (٦٠) من الأكاديميين، (٤٥) من المراجعين الخارجيين. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الإدارة العليا في شركات المساهمة، ومكاتب المراجعة الكبيرة تعارض تطبيق التدوير الإلزامي لمكتب المراجعة، إلا أنهما يؤيدان التدوير الإلزامي لشريك المراجعة أو التدوير الاختياري لمكتب المراجعة، كما تفضل الأطراف المعنية بمهنة المراجعة تطبيق

التدوير المؤقت للمراجع الخارجي، إلا أنه لا يوجد اتفاق بينها بشأن المدة المناسبة التي يجب على عملاء المراجعة بعدها تغيير مكتب المراجعة بالكامل، كذلك لا يوجد اتفاق بينها بشأن المدة المناسبة التي يجوز للمراجعين الخارجيين بعدها إعادة التعاقد مع نفس عميل المراجعة. كما يتفقون على أن أهم الأسباب التي تبرر تطبيق سياسة تدوير المراجعين الخارجيين هو تقديم رؤية جديدة للمراجعة، وأن أهم الأسباب التي تبرر عدم تطبيقها هو فقد المعرفة المتراكمة لدى المراجع الخارجي عن المنشأة محل المراجعة.

٢/٣- الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تغيير المراجع وجودة التقارير المالية:

هدفت دراسة (Myers et al.، 2003) إلى اختبار العلاقة بين طول فترة ارتباط المراجع بالعميل وجودة الأرباح وجودة القوائم المالية، وتمت الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٨م حتى عام ٢٠٠٠م. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين جودة المراجعة وطول مدة ارتباط المراجع بالعميل، حيث إن حجم الاستحقاق الاختياري ينخفض كلما زادت مدة ارتباط المراجع بالعميل وهذا يدل على جودة عالية للأرباح والقوائم المالية.

بينما هدفت دراسة (Carcella & Nagy، 2004) إلى تحليل أثر طول فترة التعاقد بين شركة المراجعة وشركة العميل على حجم الاحتيال بالقوائم المالية، بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٥١) شركة من الشركات الأمريكية المسجلة، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٠م حتى عام ٢٠٠١م. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين عمل شركة المراجعة وحجم الاحتيال في القوائم المالية في الأجل القصير (ثلاث سنوات) علاقة إيجابية قوية، إذا ما قورنت بالأجل المتوسط (من ٤ إلى ٨ سنوات)، كما خلصت الدراسة إلى أن تطبيق سياسة التغيير الإلزامي لشركة المراجعة يؤدي إلى آثار سلبية على

جودة عملية المراجعة، وذلك خلال الأجل القصير للعلاقة، في مقابل عدم وجود مايؤكد التأثير السلبي لطول فترة التعاقد على مستوى جودة القوائم المالية.

كما هدفت دراسة (Nagy، 2005) إلى دراسة أثر التعاقب الإلزامي لشركات المراجعة وعلاقته بجودة التقارير المالية ومقابلة مساومات العميل، وذلك بدراسة حالة مكتب آرثر أندرسون. وخلصت الدراسة إلى أنه بالنسبة للشركات الصغيرة يوجد انخفاض في مستوى الاستحقاق الإختياري في قوائمها المالية وذلك بعد التحول إلى التعاقد مع مراجع جديد. بينما بالنسبة للشركات الكبيرة فلم يتوصل لذات النتيجة، مما يؤيد التغيير الإلزامي لشركات المراجعة.

بينما هدفت دراسة (Davidson et al.، 2006) إلى الكشف عن العلاقة بين تغيير المراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح للشركة محل المراجعة، وذلك من خلال فحص (١١٣٢) حالة تغيير للمراجع في الشركات الأمريكية في الفترة من عام ١٩٩٣م حتى عام ١٩٩٧م. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات وتغيير المراجع الخارجي، حيث تتزايد ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي تقوم يتغيير شركة المراجعة من إحدى الشركات الأربعة الكبرى إلى شركة أو مكتب مراجعة آخر بخلاف الأربعة الكبرى. كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تحصل على رأي متحفظ من المراجع الخارجي تميل إلى تغييره واختيار أحد مكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبرى.

أما دراسة (Fargher et al.، 2008) فقد هدفت إلى تحليل العلاقة بين طول فترة التعاقد بين المراجع الخارجي وشركة العميل، للتعرف على مدى تأثير ذلك على التقديرات المحاسبية وانعكاس ذلك على جودة عملية المراجعة. و تمت الدراسة على عينة من (٢٠) شركة من قطاعات مختلفة في السوق الأسترالية، وذلك خلال الفترة من

عام ١٩٩٢م حتى عام ٢٠٠٤م. وخلصت الدراسة إلى أن تغيير المراجع الخارجي بآخر في ذات شركة المراجعة يؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة، وذلك على خلاف التغيير بآخر من شركة مراجعة أخرى نتيجة لارتفاع مستوى المعرفة في الحالة الأولى، وتزيد قدرة إدارة الشركة محل المراجعة على التلاعب في التقديرات المحاسبية خلال السنوات الأولى للتعاقد في حالة المراجع الجديد لشركة مراجعة أخرى، وذلك بسبب انخفاض المعرفة المرتبطة بعمليات شركة العميل. كما توصلت الدراسة إلى أن مشاركة مراجع آخر من داخل شركة المراجعة، يُعد دافعاً لحاسة الشك المهني لدى المراجع الخارجي، ويدعم قدرته على التنبؤ بالمخاطر واكتشافها، ويكون لذلك انعكاس سلبي على قدرة مديري الشركات محل المراجعة على التلاعب في التقديرات المحاسبية خلال السنوات الأولى. بالإضافة إلى ما سبق، فقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين طول فتر التعاقد بين المراجع الخارجي وشركة العميل وانخفاض مستوى موضوعية الحكم الشخصي للمراجع، مما يدعم تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على مستوى جودة عملية المراجعة.

أما دراسة (Romanus et al.، 2008) فقد هدفت إلى تحليل أثر علاقة كل من تغيير المراجع الخارجي وتخصصه الصناعي على التعديل الجوهري للبيانات بالقوائم المالية. وتمت الدراسة على عينة مكونة من (٩٨٦) شركة من الشركات الأمريكية المسجلة خلال الفترة من عام ١٩٩٨م إلى عام ٢٠٠٤م. وتوصلت الدراسة إلى أن عملية التغيير بين مراجعين متخصصين يقلل من احتمال التعديل الجوهري لبيانات القوائم المالية مما يؤثر إيجابياً على الشركة ومن ثّم تخفيض الآثار السلبية على سوق الأوراق المالية. كما أن التغيير من مراجع متخصص لآخر غير متخصص، يقلل من احتمال التعديل الجوهري لبيانات القوائم المالية، وعلى العكس من ذلك التغيير من

مراجع غير متخصص لآخر متخصص، يزيد من احتمال إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة إعادة إعداد البيانات الجوهرية للقوائم المالية.

بينما هدفت دراسة (Chen et al.، 2009) إلى تحليل تأثير كل من: تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي، وطول فترة التعاقد بين المراجع وشركة العميل، على جودة القوائم المالية. وتمت الدراسة على عينة مكونة من (٨٥) شركة من الشركات المسجلة في البورصة الصينية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٣م. وتوصلت الدراسة إلى أن المراجع الخارجي يميل للتحفظ بشكل مؤقت في السنة الأولى، كما يترتب على تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع تشابه جودة القوائم المالية للشركة محل المراجعة في السنة الأولى للتعاقد مع السنة السابقة، ويمكن أن يرجع ذلك بسبب انخفاض منحنى التعلم في هذه الفترة. كما خلصت الدراسة إلى زيادة إحتمال تعرض المراجع الخارجي للتغيير وذلك حال قيام إدارة شركة العميل بممارسات إدارة الأرباح، مع إصرار المراجع في إصدار رأي مهني متحفظ في تقرير عملية المراجعة.

أما دراسة (الزمر، ٢٠٠٩) فقد هدفت إلى الكشف عن مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي، وذلك من خلال دراسة لعينة من (٧٨) شركة مسجلة بالسوق المالية السعودية موزعة على ثمانية قطاعات خلال الفترة من عام ٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠٠٦م. وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تُعد سبباً رئيساً وراء رغبة إدارة الشركات المساهمة السعودية في تغيير المراجع الخارجي، حيث إن الشركات التي قامت بتغيير المراجع حدث فيها تغيير جوهري في نسبة الاستحقاقات الكلية بعد عملية التغيير. كما أنه لا يوجد ارتباط بين عملية تغيير المراجع الخارجي ورأي المراجع، فالشركات التي قامت بتغيير المراجع وحدث فيها

تغيير جوهري في الاستحقاقات الكلية كان تقرير المراجع الخارجي نظيفاً خالياً من التحفظات.

بينما هدفت دراسة (غنيم، ٢٠١٢) إلى تحليل مدى تأثير تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على قدرته في اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، وذلك من خلال استقصاء رأي مراجعي الحسابات بالمملكة العربية السعودية. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (الشك المهني، الاستقلال المهني، التكاليف الأولية لعملية المراجعة، منحنى التعلم)، والتي تتأثر بتطبيق التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي، وبين المتغير التابع (القدرة على اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية) وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥، كما أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية المنخفضة (الاستقلال المهنى، التكاليف الأولية لعملية المراجعة) هى الأكثر تأثيراً على المتغير التابع من المتغيرات المستقلة ذات المعنوية المرتفعة (الشك المهني، ومنحنى التعلم). كما توصلت الدراسة إلى أن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي قد يترتب عليه تأثير سلبي أو إيجابي على جودة التقارير المالية ومستوى الثقة لدى الجمهور.

كما هدفت دراسة (ريشو، ٢٠١٣ب) إلي تحديد مدي وجود تأثير إيجابي للتغيير الإلزامي لشركة المراجعة علي كل من: ساعات وأتعاب المراجعة، تكاليف القيام بها، ومتطلبات جودتها (قدرة المراجع علي اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها)، وكذلك تحديد علاقة التغيير الإلزامي لشركة المراجعة بكل من جودة حياة الشريك وخطر التقاضي وما إذا كانت تلك العلاقة إيجابية أم سلبية. وذلك من خلال استقصاء رأي المراجعين فقط (٣٨ مفردة). وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيير الإلزامي لشريك المراجعة سوف يؤثر علي جودة الحياة المهنية له وبالتالي على جودة

المراجعة. كما أنه رغم التأثير السلبي للتغيير الإلزامي لشركات المراجعة علي المعرفة الخاصة بالعميل، فإنه يرتبط في ذات الوقت بعلاقة إيجابية بمجموعة من العوامل - من أهمها استقلال شريك المراجعة، وقدرته علي اكتشاف أوجه القصور بالرقابة الداخلية لدي عميل المراجعة - التي تزيد من جودة المراجعة، وبالتالي من جودة التقارير المالية.

بينما هدفت دراسة (عصيمي، ٢٠١٥) إلى بيان أثر التغيير الدوري للمراجع الخارجي على جودة القوائم المالية –متمثلة في جودة التغير في صافي الدخل التشغيلي والدخل الشامل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية -، بالتطبيق على البنوك السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣ م. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين طول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي والبنك السعودي من ناحية وجودة صافي الدخل التشغيلي وأيضاً جودة رقم الدخل الشامل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية من ناحية أخرى.

كما هدفت دراسة (ريشه، ٢٠١٧) إلى تحليل ودراسة العلاقة بين جودة التقارير المالية والتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وأثر خصائص المعلومات المحاسبية على هذه العلاقة. وذلك من خلال استقصاء رأي مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات بالإسكندرية (٦٣ مفردة). وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوي جودة التقارير المالية وبين خصائص المعلومات المحاسبية (باستثناء خاصية التوقيت المناسب)، كما أن هناك علاقة إيجابية بين التغيير الإلزامي لشريك –أو شركة -المراجعة وخصائص المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية.

أما دراسة (Singer & Zhang، 2018) فقد هدفت إلى تحليل أثر طول فترة التعاقد بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة علي توقيت اكتشاف الأخطاء بالقوائم

المالية، خاصة بعد انهيار مكتب آرثرأندرسون وصدور قانون ساربنز أوكسلي في ٢٠٠٢. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي بين طول فترة التعاقد مع المراجع الخارجي واكتشاف الأخطاء في الوقت المناسب، كما أن ذلك يؤثر سلباً علي جودة المراجعة، وأن تغيير المراجع يساعد على وجود رؤية جديدة لعملية المراجعة مما ينعكس ايجاباً علي جودة التقارير المالية.

٣/٣- التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء دراسة وتحليل الباحث للدراسات السابقة اتضح ما يلي:

١ - لا يزال موضوع تغيير المراجع الخارجي خاضع للنقاش والبحث بين كل من الأكاديميين والممارسين والهيئات المهنية والتنظيمية، إلاَّ أنه لا يوجد استقرار واضح على استخدام المصطلح الذي يعبر عنه تغيير المراجع، فبعض الدراسات استخدمت مصطلح Auditor Rotation، والبعض الآخر استخدم مصطلح Auditor Change. بينما بعض الدراسات استخدمت مصطلح Auditor Switch، وهناك دراسات أخرى تناولت تغيير المراجع من خلال استخدام مصطلح Auditor Turnover. إلا أن الباحث يرى أن مصطلح Change هو الأعم والأشمل وأن المصطلحات الأخرى المستخدمة تم استخدمها كمرادفات لمصطلح Change.

٢ - هناك تعارضاً واضحاً في نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأهمية تغيير المراجع الخارجى، ولكل رأي حجته ومبرراته. مما يتطلب عناية خاصة عند دراستها وتناولها. بالإضافة إلى التركيز على منطقة بحثية في غاية الأهمية – خاصة المهنية - وهي التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي للارتقاء بمستوى جودة الآداء المهني للمراجع، على اعتبار أن التغيير هو وسيلة لضمان استقلال المراجع الخارجي، وجودة أدائه المهني، مما ينعكس على جودة التقارير المالية.

٣ - محدودية الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين التغيير (أو تدوير) المراجعين الخارجيين وجودة التقرير المالي، حيث اقتصرت بعض هذه الدراسات على تناول أثر التغيير الإلزامي للمراجعين على استقلال المراجع وجودة عملية المراجعة (أحمد، ٢٠٠٤، جربوع، ٢٠٠٨، حجازي وريشو، ٢٠٠٩، الشريف، ٢٠١٤، Al-Thuneibat et al.,2011)، كما تناولت بعض الدراسات العوامل المؤثرة على تغيير المراجع (باسودان وآخرون، ٢٠٠٤، منصور، ٢٠١٧)، وأيضاً تناولت بعض الدراسات لأثر تغيير المراجع وإصداره رأي غير متحفظ في تقرير عملية المراجعة (Abdul Nasser et al., 2006، مبارك، ٢٠١٠، Stanisic et al., 2015).

٤ - لم تقدم الدراسات السابقة دليلاً موضوعياً من بيئة الأعمال السعودية – في حدود علم الباحث – حول أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة التقارير المالية – سوى دراسة (عصيمي، ٢٠١٥)، إلاّ أنها ركزت على قطاع البنوك فقط دون باقي الشركات المسجلة بالإضافة إلى اختلاف منهجيتها عن الدراسة الحالية – من خلال استخدام أسلوب إدارة الأرباح، وعلى ذلك تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تمت في البيئة السعودية من ناحية أداة القياس، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على قياس المتغيرات من خلال تحليل التقارير المالية وتقارير المراجعة لمجموعة من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية، بالإضافة إلى استطلاع رأي عينة مكونة من أربع فئات حول تأثير تغيير المراجع علي جودة التقارير المالية.

٤/٤– بناء فروض البحث:

في ضوء الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث وتحقيقاً لأهداف الدراسة يمكن صياغة واختبار الفرض التالي: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة التقارير المالية.

٤- منهجية البحث وبناء النموذج

استهدف البحث اختبار أثر تغيير المراجع الخارجي (AC) على جودة التقارير المالية (FRQ) للشركات المسجلة في البيئة السعودية. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis، حيث تم تحليل التقارير المالية للشركات السعودية خلال الفترة من عام ٢٠١٢م حتى عام ٢٠١٦م. ويمكن بيان منهجية البحث من خلال النقاط الآتية:

٤/١- أسلوب قياس متغيرات الدراسة:

تم قياس متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

٤/١/١: قياس المتغير التابع: جودة التقارير المالية (FRQ):

تناولت أدبيات الفكر المحاسبي العديد من النماذج التي يمكن أن تُستخدم في قياس جودة التقارير المالية، وقد اعتمد الباحث في قياسها على نموذج الاستحقاق الاختياري Discretionary Accruals الذي وضعه (Jones, 1991)، المعدل من قبل (Dechow et al., 1995) حيث يتسم هذا النموذج بالدقة والقابلية للتطبيق على البيانات المتاحة في البيئة السعودية، كما أنه من أفضل النماذج في الكشف عن مدى وجود ممارسات إدارة الربح (EM)، بالإضافة إلى اهتمامه بتحليل أثر التغيرات في الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاق غير الاختياري (مليجي، ٢٠١٦، Pietro & Alfred, 2014)، فضلاً عن اعتماد تطبيق هذا النموذج على فترتين ماليتين متتاليتين مما يسهل إمكانية تطبيقه، ويقوم هذا النموذج بحساب الاستحقاق الاختياري من خلال الخطوات الآتية قياساً على (مليجي، ٢٠١٦؛ الإبيارى، ٢٠١٥؛ إسماعيل، ٢٠١٥؛ حسن، ٢٠١٥؛ obu et al.,2016 Anand et al.,2015; ؛ أبو سالم، ٢٠١٧):

أ) حساب الاستحقاق الإجمالي (TA) Total Accrual:

يتم قياس الاستحقاق الإجمالي بطريقة التدفق النقدي من خلال الفرق بين:

صافي الدخل قبل البنود غير العادية أو الدخل بعد الفوائد والضرائب، والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية.

$$TA_{it} = IBX_{it} - OCF_{it}$$

حيث إن:

- I: تمثل الشركة وتأخذ القيم من (١ حتى ١٤١) وفقاً لعدد شركات الدراسة.
- T: تمثل السنة التي تخص المتغير، وينحصر بين (٢٠١٢ – ٢٠١٦م).
- TA: يمثل إجمالي حسابات الاستحقاق للشركة (i) خلال الفترة (t).
- IBXit: يمثل الدخل قبل البنود غير العادية، أو الدخل بعد الفوائد والضرائب للشركة (i) في السنة (t).
- OCFit: يمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

ب) حساب الاستحقاق غير الاختياري: Nondiscretionary Accruals (NDA)

تُحسب الاستحقاقات غير الاختيارية من خلال المعادلة الآتية:

$$NDA_{it} = a_0 + a_1\left(\frac{1}{A_{it}}\right) + a_2\left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta AR_{it}}{A_{it-1}}\right) + a_3\left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}}\right) + a_4\left(\frac{ROA_{it}}{A_{it-1}}\right) + \varepsilon it$$

حيث إن:

- NDA: يمثل الاستحقاق غير الاختياري في السنة (t).

- A : يمثل إجمالي الأصول في نهاية السنة (t).
- ΔREV : يمثل التغير في إيرادات الشركة (i) في العام (t) عن العام السابق (t-1).
- ΔAR : يمثل التغير في حسابات المدينين للشركة(i) في العام(t)عن العام السابق(t-1).
- PPE : يمثل الأصول الثابتة خلال العام.
- ROA : يمثل معدل العائد على الأصول.
- εit : يمثل المبلغ المتبقي residuals أو الخطأ العشوائي.
- a0، a1، a2، a3، a4 : تمثل معلمات النموذج وقد تم تقديرها من خلال استخدام النموذج الآتي :

$$TA_{it} = \hat{a}_0 + \hat{a}_1\left(\frac{1}{A_{it}}\right) + \hat{a}_2\left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta AR_{it}}{A_{it-1}}\right) + \hat{a}_3\left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}}\right) + \hat{a}_4\left(\frac{ROA_{it}}{A_{it-1}}\right) + \varepsilon it$$

علماً بأن :

$\hat{a}_0$، $\hat{a}_1$، $\hat{a}_2$، $\hat{a}_3$، $\hat{a}_4$: تمثل تقدير للمعلمات a_0، a_1، a_2، a_3، a_4

ج) تقدير قيمة الاستحقاق الاختياري (Discretionary Accruals (DA):

يُحسَب الاستحقاق الاختياري من خلال الفرق بين الاستحقاق الإجمالي والاستحقاق غير الاختياري وذلك من المعادلة الآتية :

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it}$$

كما تم استخدام (DA) كمؤشر لإدارة الأرباح، بحيث إذا كانت قيمة DA موجبة دل ذلك على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بهدف زيادة الدخل. بينما إذا كانت

قيمة DA سالبة دل ذلك على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بهدف تخفيض الدخل، أما إذا كانت قيمة DA صفراً أو قريبة من الصفر دل ذلك على عدم وجود إدارة للأرباح.

٤/١/٢: قياس المتغير المستقل (AC):

يتمثل المتغير المستقل في التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي، ويعبر عنه بطول فترة التعاقد بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة، وتقاس بعدد السنوات التي يظل فيها المراجع الخارجي مرتبطاً بالشركة محل المراجعة. وسوف يتم قياس طول فترة التعاقد بين المراجع والشركة برقم السنة في العلاقة بينهما، أي تكون قيمة المتغير (١) في السنة الأولى، و(٢) في السنة الثانية، و(٣) في السنة الثالثة... وهكذا، قياساً على (الشريف، ٢٠١٤؛ عصيمى، ٢٠١٥؛ علي، ٢٠١٧؛ Khasharmeh, 2015; Singer & Zhan, 2018; Francis et al., 2014).

٤/١/٣: قياس المتغيرات الرقابية(الضابطة):

تشمل المتغيرات الرقابية كما يتضح من الجدول رقم (١) بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع (FRQ)، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في نموذج الانحدار. هذه المتغيرات: (العائد على الأصول، والرفع المالي، وحجم الشركة، وجودة ممارسات الحوكمة، ونوع النشاط، ونوع مكتب المراجعة).

في ضوء استقراء الدراسات السابقة يمكن للباحث توضيح طريقة قياس متغيرات الدراسة وعلاقتها المتوقعة بجودة التقارير المالية من خلال الجدول (١) التالي:

جدول رقم (١). طريقة قياس متغيرات الدراسة وعلاقتها المتوقعة بجودة التقارير المالية.

المتغيرات والرمز	طريقة القياس	العلاقة المتوقعة بجودة التقارير المالية	مصادر البيانات
	أولاً: المتغير التابع:		التقارير السنوية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية وتقارير المراجعة
جودة التقارير المالية FRQ	يتم قياسها بدلالة متغير إدارة الأرباح (EM)، من خلال القيمة المطلقة لحسابات الاستحقاق الاختيارية، قياساً على (Anand et al., 2015; Robu et al.,2016، الإبياري، ٢٠١٥؛ اسماعيل، ٢٠١٥؛ مليجي، ٢٠١٦؛ أبو سالم ٢٠١٧).		
	ثانياً: المتغير المستقل:		
تغيير المراجع الخارجي AC	طول فترة التعاقد بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة، وتقاس بعدد السنوات التي يظل فيها المراجع الخارجي مرتبطاً بالشركة محل المراجعة ويراجع حساباتها، وسوف يتم قياس ذلك بالتعبير برقم السنة في العلاقة بين المراجع والشركة محل المراجعة، أي تكون قيمة المتغير (١) في السنة الأولى، وفي السنة الثانية (٢)، وفي السنة الثالثة (٣)... وهكذا، قياساً على (الشريف، ٢٠١٤؛ عصيمي، ٢٠١٥؛ ريشة ٢٠١٧؛ Khasharmeh, 2015; Singer & Zhan, 2018; Francis et al., 2014)	±	
	ثالثاً: المتغيرات الرقابية (الضابطة):		
ذ	صافي ربح العام قبل الضريبة والزكاة على إجمالي الأصول في نهاية العام، قياساً على (عبد العال، ٢٠١٧؛ منصور، ٢٠١٧؛ Kim & Zhang, 2015 Sulaiman et al., 2014).	±	
درجة الرفع المالي LEV	إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام، قياساً على(عصيمى، ٢٠١٥؛ إبراهيم، ٢٠١٦؛ Karami & Akhgar, 2014 Nguyen et al., 2015)	–	
حجم الشركة CS	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام، قياساً على(محمد، ٢٠١٥؛ علي،٢٠١٧؛ Ortas et al., 2015; Kim & Lee, 2015; Frias – Aceituno et al., 2014).	+	
جودة ممارسات الحوكمة CGQ	مؤشر تجميعي لقياس كفاءة نظام الحوكمة داخل الشركة يأخذ القيمة من (صفر إلى ٦) حسب مدى توافر عوامل جودة ممارسة الحوكمة (استقلال أعضاء مجلس الإدارة، عدم ازدواجية دور المدير التنفيذي، وحجم مجلس الإدارة، ودورية اجتماعات المجلس، واستقلال أعضاء لجنة المراجعة، والخبرات المالية)، قياساً على (الدليل المصرى لحوكمة الشركات، ٢٠١٦؛ مليجي، ٢٠١٦؛ Aldamen & Duncan, 2012).	±	
نوع النشاط IND	متغير وهمي يأخذ (١) إذا كانت الشركة تمارس أعمالاً ذات طابع صناعي وتستخدم مستوى تكنولوجياً عالياً، أو (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على(عبدالحكيم وأخرون، ٢٠١٦؛ عبدالحليم وأحمد؛ ٢٠١٧، Pietro& Alfred, 2014).	±	
نوع مكتب المراجعة AUDTYPE	متغير وهمي يأخذ (١) إذا تمت مراجعة الشركة من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبرى(Big 4) أو(صفر) دون ذلك قياساً على (علي،٢٠١٧؛ Huang et al., 2015; Ball et al., 2015; Chan et al., 2017 Omid, 2015).	+	

٢/٤- نموذج الدراسة:

يتمثل نموذج الدراسة فى نموذج الإنحدار الخطي التالي :

$$FRQ = B_0 + B_1(AC) + B_2(ROA) + B_3(LEV) + B_4(CS) + B_5(CGQ) + B_6(IND) + B_7(\text{Audit Type}) + \varepsilon it$$

حيث أن :

FRQ : جودة التقارير المالية.

B_0 : قيمة الثابت في معادلة الإنحدار.

AC :تغيير المراجع الخارجي.

ROA : معدل العائد على الأصول.

LEV : الرافعة المالية.

(CS) : حجم الشركة.

CGQ : جودة ممارسات الحوكمة.

IND : نوع النشاط.

Audit Type : نوع مكتب المراجعة.

ε_{it} : بند الخطأ العشوائي.

B_1–B_7 : معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج.

٥- تصميم الدراسة التطبيقية

يمكن بيان تصميم الدراسة التطبيقية من خلال النقاط التالية :

١/٥- مجتمع الدراسة التطبيقية وعينتها:

لتحقيق أهداف الدراسة فإن مجتمع الدراسة يتمثل في جميع شركات المساهمة السعودية التي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي– تداول - خلال الفترة من ٢٠١٢م – ٢٠١٦م، وقد بلغ عدد هذه الشركات حتى نهاية عام ٢٠١٦م (١٧١) شركة موزعة على ثمانية عشر قطاعاً، وقد اختار الباحث عينة الدراسة وفقاً للشروط الآتية :

– أن تتوافر التقارير المالية عن الشركة بانتظام وتتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة التطبيقية، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة.

– أن تكون الشركة قد مضى على قيدها في سوق المال السعودي أكثر من خمس سنوات وألا تكون حققت خسائر بشكل منتظم لأكثر من عام.

– استبعاد الشركات التي قد تختلف نهاية السنة المالية لها عن (١٢/٣١) حتى لا يكون هناك ضعف في مقارنة نتائج الدراسة.

– وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (١٤١) شركة لتمثل عينة الدراسة بما يعادل ما نسبته (٨٢,٤٦٪) من إجمالي عدد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي.

٢/٥– مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات الخاصة بالدراسات التطبيقية على القوائم المالية والإيضاحات المتممة وتقارير مجلس الإدارة لشركات العينة المنشورة في مواقعها الإلكترونية، وكذلك موقع هيئة سوق المال السعودي – تداول –.www.tadawal.com sa/.

٦– تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرض

١/٦– اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

١/١/٦– اختبار التوزيع الطبيعي (Normal – Distribution):

استخدم الباحث اختبار (Kolmogorov – Smirnov Test) ضمن برناج (SPSS) للتأكد من نمط توزيع بيانات الدراسة، هل هو توزيع طبيعي أم لا؟، وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة المتصلة (Continuous Variables) المتمثلة في جودة التقارير المالية

وتغيير المراجع ومعدل العائد على الأصول، الرافعة المالية، حجم الشركة، جودة ممارسات الحوكمة، نوع النشاط، نوع مكتب المراجعة. وذلك من خلال الجدول (٢):

جدول رقم (٢). نتائج اختبار Kolmogorov – Smirmov للتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

Variable	Kolmogorov – Smirnov		
	Statistic	df	sig
FRQ	٠,١٣٤	٩٨٧	٠,٠٠١
AC	٠,١٧٨	٩٨٧	٠,٠٠٠
ROA	٠,١٥٦	٩٨٧	٠,٠٠٢
LEV	٠,٢٣٤	٩٨٧	٠,٠١٠
CS	٠,٣١١	٩٨٧	٠,٠٠٠
CGQ	٠,١٣٧	٩٨٧	٠,٠٢٠
IND	٠,٢٢٣	٩٨٧	٠,٠٠٠
AUDTYPE	١٥٤،٠	٩٨٧	٠,٠١٢

يتضح من جدول (2) أن درجة المعنوية (sig) أقل من (٠،05) لكل المتغيرات، مما يعني عدم اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي في كل المتغيرات، ولعلاج تلك المشكلة فإنه تم استخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log) لهذه المتغيرات بحيث تقترب من التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة أكبر من ٥٠ مشاهدة فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً ذات تأثير على صحة النموذج المستخدم في الدراسة (أمين، ٢٠١٣).

٢/١/٦- اختبار الإزدواج الخطي Multicollimearity Test:

تم فحص التداخل الخطي للمتغيرات من خلال احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية ومن ثم احتساب معامل تضخم التباين (Variance inflation factor (VIP)) حيث يُعد مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات، وتم ذلك من خلال الجدول (٣):

جدول رقم (٣). نتائج اختبار Variance inflation للتداخل الخطي.

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة	Tolerance	FRQ VIF
AC	٠,١٠٨	٨,٠٩١
ROA	٠,١٧٣	٩,٣٢١
LEV	٠,١٧٨	٧,٤٢٢
CS	٠,١٢٧	٩,٩١٢
CGQ	٠,١١٣	٨,٣٦٨
IND	٠,١٧٤	٦,٨٢٣
Audtype	٠,٣٠٣	٣,٩٣٥

يتضح من جدول (٣) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تصل (١٠) لذلك فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض (أمين، ٢٠١٣). وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وتحديد هذا التأثير.

٢/٦- تحليل ومناقشة نتائج اختبار فرض الدراسة التطبيقية:

لاختبار صحة فرض الدراسة التطبيقية تم إجراء تحليل الارتباط ثم تحليل الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (جودة التقارير المالية) والمتغير التابع (تغيير المراجع) في ضوء المتغيرات الرقابية أو الضابطة (معدل العائد على الأصول، الرافعة المالية، حجم الشركة، جودة حوكمة الشركات، نوع النشاط، نوع مكتب المراجعة) باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) وكانت النتائج على النحو الآتي:

٦/٢/١: تحليل الارتباط Correlation Analysis:

تم إجراء تحليل الارتباط بيرسون لاختبار العلاقة بين تغيير المراجع الخارجي وجودة التقارير المالية والعوامل الحاكمة أو الضابطة لتلك العلاقة، وجاءت النتائج كما في الجدول (٤) التالي:

جدول رقم (٤). نتائج مصفوفة الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

Variables		AC	FRQ	ROA	LEV	CS	CGQ	IND	Audit Type
AC	Correlation	١,٠٠٠							
	Sig								
FRQ	Correlation	٠,٧٠٣	١,٠٠٠						
	Sig	٠,٠٠٠							
ROA	Correlation	٠,٩١١	٠,٩٠٢	١,٠٠٠					
	Sig	٠,٠٠٠	٠,٠٣٦						
LEV	Correlation	٠,٨٤٠	-٠,٥٩٣	٠,٨٨٣	١,٠٠٠				
	Sig	٠,٠١٠	٠,٠٢٠	٠,٠٠٠					
CS	Correlation	٠,٩١٨	-٠,٨٨٩	٠,٨٨١	٠,٩٢١	١,٠٠٠			
	Sig	٠,٠٣٠	٠,٠٠٠	٠,٠١٠	٠,٠٠٠				
CGQ	Correlation	٠,٨٨١	٠,٧٣١	٠,٩٨٣	٠,٦٣٤	٠,٥٦٣	١,٠٠٠		
	Sig	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٤٠			
IND	Correlation	٠,٧٩٥	٠,٣٣٨	٠,٩١٣	٠,٨١٤	٠,٣٤٥	٠,٧٣٢	١,٠٠٠	
	Sig	٠,٠٢٠	٠,٠٣٠	٠,٠٠٠	٠,٠٤٠	٠,٠٠٠	٠,٠١١		
Audtype	Correlation	٠,٦٨٣	٠,٦٣٩	٠,١٢٣	٠,٤٢٦	٠,٨١٦	٠,٧١٨	٠,٩١٣	١,٠٠٠
	Sig	٠,٠٢٢	٠,٠١١	٠,٠١٣	٠,٠٠٠	٠,٠٣٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	

من خلال بيانات جدول (٤) يتضح وجود علاقة ارتباط قوى بين التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة التقارير المالية حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٧٠٣ وذات دلالة إحصائية (0.00=Sig) أي أن اتجاه الشركات للتغيير يزيد من جودة التقارير المالية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين معدل العائد على الأصول وجودة التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٩٠٢ ومستوى معنوية ٠,٠٣٦، في حين توجد علاقة ارتباط متوسطة سالبة (٠,٥٩٣ -) وبمستوى معنوية ٠,٠٢ بين الرافعة المالية وجودة التقارير المالية.

كذلك وُجدت علاقة ارتباط قوية سالبة (٠,٨٩٩-) ومستوى معنوية ٠,٠٠٠ مع حجم الشركة وجودة التقارير المالية، لكن كانت العلاقة بين جودة ممارسات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية علاقة قوية ٠,٧٣١ وذات دلالة احصائية Sig = ٠,٠٠٠، ومعنى ذلك أن الشركات التي تتمتع بجودة ممارسات الحوكمة أيضاً تتمتع بجودة في التقارير المالية.

بينما جاءت علاقة الارتباط بين نوع النشاط للشركة محل التغيير علاقة ضعيفة ٠,٣٣٨ بمستوى معنوية ٠,٠٣ مما يعني أن نوع النشاط لا يؤثر في جودة التقارير المالية.

أما العلاقة مع نوع مكتب المراجعة (هل هو من المكاتب الأربعة الكبار أم لا؟) فكانت علاقة موجبة متوسطة ٠,٦٣٩ بمستوى معنوية ٠,٠١١، وهذا يعني أن نوع المكتب له علاقة موجبة متوسطة بجودة التقارير المالية، حيث يحاول كل مكتب مراجعة بذل قصارى جهده للوصول إلى قوائم مالية ذات جودة عالية.

٢/٢/٦: تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression:

لقياس مدى تأثير تغيير المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية، استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار المتعدد وجاءت النتائج كما في الجدول (٥):

جدول رقم (٥). نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة.

المتغير التابع FRQ	معامل الانحدار "B"	الخطأ المعياري Standard Error	معاملات الانحدار القياسي " $\hat{B}$ "	ترتيب المتغيرات حسب الأولوية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية P. Value	تفسير المعاملات عند مستوى المعنوية
الثابت	١,١٩٣	٠,٣١٢			٣,٥١٥	٠,٠٠٠	
AC	٠,٨٨١-	٠,٢٥٤	١,١٣٨-	١	٣,٧٣٨-	٠,٠١٠	تأثير معنوي سالب
ROA	٠,١٦٣	٠,١٤٩	٠,٠٨١	٧	٠,٦٨٦	٠,٠٠٠	
LEV	٠,٠٤١	٠,٠٢٩	٠,٢٨١	٥	١,٠٣١	٠,٢١٣	لا يؤثر
CS	١,٣٢٢	٠,١٣٦	٠,٣١٥	٣	٧,٣٠٤	٠,٢٢٣	لا يؤثر
CGQ	٠,٢١٨	٠,٢١٩	٠,٧٨١	٢	٨,١٣٣	٠,٠٠٠	
IND	٠,٠٢١-	٠,٣٨	٠,٢٩٨	٤	٠,٧١٣	٠,٣٢٧	لا يؤثر
Audtype	٠,٢٢١	٠,٤٥١	٠,٢٧١	٦	٣,٥٨٥	٠,٠٠٠	

- معامل الارتباط (R) = ٠,٦١٣
- معامل التحديد (R^2) = ٠,٤٥٢٩
- معامل التحديد المعدل (Adj R^2) = ٠,٤٤٢
- قيمة (F) المستخرجة من جدول التباين (ANOVA) = ٣٥,٠٤١
- القيمة الاحتمالية (Sig) = ٠,٠٠٠

يتضح من جدول (٥) تأثير العوامل المختلفة في جودة التقارير المالية وفقاً للترتيب في عمود ترتيب المتغيرات حسب الأولوية وأن قيمة F المحسوبة من خلال تحليل التباين 35.041 والقيمة الاحتمالية Sig = ٠.٠٠٠ ، وهو ما يدل على معنوية النموذج وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة، كما أن قيمة Adjust (R2) تبلغ ٠.٤٤٢ وهي قريبة من النسب الشائعة في هذا النوع من الدراسات.

وأن قيمة المعامل (B1) الخاص بمتغير القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية قد بلغ (-٠,٨٨١) مما يعني أن التأثير كان سلبياً، الأمر الذي يؤكد أن التغيير الإلزامي للمراجع يؤدي إلى انخفاض القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، أما من خلال اختبار (t-test) فقد كانت قيمة t تساوي (-3.738) بمعنوية sig تساوي (٠,٠٠٠)، وهذا يثبت صحة الفرض "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية بين التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة التقارير المالية". وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عصيمي، ٢٠١٥)، ودراسة (Singer & Zhang, 2018)، بينما تختلف مع دراسة (Karami & Akhgar, 2014).

ويفسر الباحث ذلك من أن تغيير المراجع الخارجي يُوجِد بيئة رقابية فعالة تتسم بمستوى عالٍ من الشفافية وهو ماينعكس على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ويتضح من الجدول أيضاً عدم وجود تأثير معنوي للرافعة وحجم الشركة ونوع النشاط على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية حيث كانت قيمة (P.value) أكبر من مستوى المعنوي (٠,٠٥). بينما جاء تأثير معدل العائد على الأصول، وجودة حوكمة الشركات، ونوع مكتب المراجعة تاثيراً معنوياً سالباً حيث جاءت (P.value) أقل من ٠,٠٥ ، وهو مايشير إلى أن زيادة تطبيق ممارسات حوكمة الشركات تؤدي إلى تخفيض الاستحقاقات الاختيارية أي الحد من ممارسة إدارة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية، وهذا يتفق مع دراسة (غنيم، ٢٠١٢)، ودراسة (أحمد، ٢٠١٥)، ودراسة (الشريف، ٢٠١٤)، بينما بينما تختلف مع دراسة (Al-Thuneibat et al.,2011)، ودراسة (Kim et al., 2015).

ومعنى ذلك أن زيادة ممارسة حوكمة الشركات وزيادة أو ارتفاع معدل العائد على الأصول والارتباط بمكتب مراجعة كبير يؤثر إيجاباً على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وينصب ذلك على المستحقات الاختيارية بحيث تكون أقل مما يمكن أو تقترب من الصفر.

ومما سبق يمكن صياغة نموذج الإنحدار على النحو الآتى:

$$FRQ = 1.193 - 0.881(AC) + 0.163(ROA) + 0.218(CGQ) + 0.221(\text{Audit Type})$$

٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التي قام بها الباحث بشقيها النظري والعملي (التطبيقي والميداني)، يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، بالإضافة لاقتراح بعض مجالات البحث التى يمكن تناولها من جانب الباحثين، وذلك على النحو الآتي:

١/٧- النتائج:

على مستوى الدراسة النظرية خلص الباحث إلى أنه على الرغم من اختلاف وجهات النظر ما بين مؤيد ومعارض لموضوع التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي، إلَّا أن الأدلة الداعمة لكل وجهة نظر قد تكون غير قاطعة، وما زال الموضوع مطروحاً للبحث العلمي ويحتاج لمزيد من البحوث.

كما قدم الأدب المحاسبي العديد من النماذج لقياس جودة التقارير المالية، مما قد يؤدي الى اختلاف النتائج وفقا للنموذج المستخدم في التقييم، والتي تتمثل في كل من، نموذج جودة المعلومات المحاسبية، نموذج جودة الأرباح، ونموذج التحفظ المحاسبي، وأنه يُفضل الاعتماد على نموذج الاستحقاق الاختياري لقياس جودة التقارير المالية فى الواقع العملي، نظراً لسهولة تطبيقه فضلاً عن القدرة على تفسير نتائجه للغرض المحدد منه، بالإضافة إلى شيوع استخدامه فى الدراسات السابقة.

أما بشأن العلاقة بين التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة التقارير المالية، فقد خلص الباحث من تحليل الدراسات السابقة إلى وجود اتفاق عام فيما بينها، بشأن تأثير

تغيير المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية، وهو ما يُشير لوجود ارتباط إيجابي بين تغيير المراجع الخارجي وجودة التقارير المالية. ذلك بالإضافة لإمكانية تأثير كل من: معدل العائد على الأصول، درجة الرفع المالى، حجم الشركة، جودة ممارسات الحوكمة، نوع النشاط الذي تمارسه الشركة، ونوع مكتب المراجعة على هذه العلاقة الرئيسية.

أما على مستوى الدراسة التطبيقية فقد تبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المالية وتغيير المراجع الخارجي، وهو ما يثبت صحة الفرض، بالإضافة لعدم تأثير حجم الشركة، ودرجة الرفع المالى، ونوع النشاط على هذه العلاقة، بينما تؤثر ممارسة حوكمة الشركات، ومعدل العائد على الأصول، ونوع مكتب المراجعة معنوياً على هذه العلاقة، وهو ما يتناقض مع ما انتهت إليه بعض الدراسات السابقة، ويمكن تفسيره وإرجاعه لاختلاف بيئة تطبيق الدراسة الحالية، سواء ببيئة الأعمال، أو بيئة الممارسة المهنية.

٢/٨- التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية، يوصى الباحث بما يلى:

- ضرورة العمل علي زيادة الاهتمام بجودة التقارير المالية، وذلك من خلال تهيئة البيئة التشريعية والمهنية التي تكفل إصدار تقارير مالية تُحد من حالة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.

- ضرورة تدخل الدولة والجهات المهنية المتخصصة – مثل هيئة السوق المالية السعودي والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين– بسَّن قوانين وتشريعات تُلزم الشركات المسجلة بالإفصاح عن أسباب الخلاف الذي حُسم أو لم لم يُحسم بين الشركة والمراجع الخارجي خلال اثني عشر شهراً السابقة لتاريخ التغيير(علي غرار

نموذج 8-k الذي تصدره الشركات الأمريكية حال قيامها بتغيير المراجع الخارجي موضحة فيه كافة الظروف حول عملية التغيير)، وفرض عقوبات على الشركات التي لا تصدر مثل الإفصاح.

– ضرورة إنشاء مجلس وطني تحت مسمي " مجلس الرقابة " علي غرار مجلس مراقبة شركات المحاسبة العامة (PCAOB) بالولايات المتحدة الأمريكية، يشترك في تكوينه ممثلون من هيئة السوق المالية، وزارة التجارة السعودية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مزاولو مهنة المحاسبة والمراجعة، وأساتذة بالجامعات السعودية، ليتولى مراقبة أداء المراجعين المرخص لهم بمزاولة مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية وعزلهم.

– ضرورة تبنى هيئة سوق المال السعودية والهيئة العامة للاستثمار إضافة مادة إلى لائحة حوكمة الشركات خاصة بالتقرير والإفصاح عن تغيير المراجع الخارجي، وتكون ملزمة لكل الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودية.

٣/٧– مجالات البحث المقترحة:

يرى الباحث في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تُشكل أساساً لبحوث مستقبلية، ومن أهمها ما يلي:

١ -قياس أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على قيمة الشركة.

٢ -قياس أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على مهنة المراجعة وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية.

٣ -قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على جودة التقارير المالية.

٤ -قياس أثر الإفصاح عن تقارير الشفافية المهنية لمكاتب المراجعة على جودة التقارير المالية.

٨- المراجع

١/٨- المراجع العربية:

إبراهيم، فريد محرم فريد، (٢٠١٦)، العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى المشروط بالتقارير المالية المنشورة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ديسمبر، ص ص ٤٣٩ – ٤٩١.

أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٦)، التغيير الإجباري للمراجعين وأثره على تكاليف وجودة عملية المراجعة – دراسة ميدانية في البيئة السعودية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، ص ص ٧١ – ١١٨.

أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٧)، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة القوائم المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١ -٦٠.

أبو سالم، سيد سالم محمد، (٢٠١٧)، التأثيرات المباشرة والوسيطة بين حوكمة الشركات، جودة الأرباح، والأداء المالي: دراسة إمبريقية، *رسالة دكتوراه في المحاسبة*، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

أحمد، سامح محمد رضا رياض، (٢٠١١)، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد (٣١)، العدد الثاني، ص ص ١١٩ – ١٤٤.

أحمد، نبيل ياسين، (٢٠١٥)، دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة نظرية وميدانية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (١٩)، العدد الثاني، الجزء الثاني، يونيو، ص ص ٧٧ -١٥٥.

اسماعيل، عصام عبد المنعم، (٢٠١٥)، أثر حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ديسمبر، ص ص ٦٤٥ – ٦٨١.

الإبياري، هشام فاروق، (٢٠١٥)، أثر أساس إعداد المعايير المحاسبية على سلوك مراقب الحسابات تجاه إدارة منشأة العميل للأرباح – دراسة تجريبية، *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ديسمبر، ص ص ١ – ٥٦.

الدليل المصري لحوكمة الشركات، أغسطس ٢٠١٦، *مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية*، الإصدار الثالث، نسخة معدلة، ص ص ١ -٤٨.

الدويري، صفوت مصطفى محمد إبراهيم، (٢٠٠٩)، العلاقة بين نوع تقرير مراقب الحسابات وقرار عزل المراقب – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (١٣)، العدد الأول، الجزء الثاني، يونيو، ص ص ٢٧٥ - ٣١٥.

الديسطي، محمد محمد عبد القادر، (٢٠١٠)، محددات اختيار المراجع في السوق المصرية غير الإلزامية: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة في بورصتي القاهرة والإسكندرية، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (٤٧)، العدد الأول، يناير، ص ص ٧٥ -١٢٧.

الديسطي، محمد محمد عبدالقادر، (٢٠٠٥)، إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (٢٩)، العدد الرابع، ص ص ٤١ -٧٤.

الزمر، عماد سعيد، (٢٠٠٩)، دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مجلد (٤٦)، العدد الأول، يناير ص ص ١٨٥ -٢٢٥.

الشريف، محمود مصطفى منصور، (٢٠١٤)، تقويم إنعكاسات التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة أداء مهنة المراجعة الخارجية: مدخل كمي مقترح، *رسالة دكتوراه في المحاسبة*، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

الصيرفي، أسماء أحمد، (٢٠١٥)، دراسة واختبار العلاقة بين وفاء شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بمسئوليتها الاجتماعية وجودة تقاريرها المالية (دراسة تطبيقية)، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (٥٢)، العدد الثاني، يوليو، ص ص ٤٥ – ٧٧.

الفقي، رشا على إبراهيم، (٢٠٠٤)، تحليل ظاهرة التغيير المستمر للمراجعين وأثرها على أداء منشآت الأعمال والمراجعين بهدف بناء إطار مقترح لتخفيضها في ظل

البيئة الإقتصادية الحديثة، *رسالة دكتوراه في المحاسبة*، غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

أمين، أسامة ربيع، (٢٠١٣)، *التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، بدون ناشر، ص ص ١٣٥ - ١٥٠.

باسودان، يوسف عبدالله، مصطفى، صادق حامد، المعتاز، إحسان صالح، (٢٠٠٤)، دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي بالشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، *مجلة الإدارة العامة*، معهد الإدارة العامة بالرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (٤٤)، العدد الأول، مارس، ص ص ١٣٧– ١٨٧.

جربوع، يوسف محمود، (٢٠٠٨)، مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله – دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة – فلسطين، *مجلة الجامعة الإسلامية (سلطة الدراسات التجارية)*، المجلد (١٦)، العدد الأول، ص ص ٧٥٧ -٧٩٤.

حجازي، وجدي حامد، ريشو، بديع الدين، (٢٠٠٩)، تحليل قرار تغيير المراجع الخارجي في بيئة الأعمال المصرية (مع دراسة تطبيقية)، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (٣٣)، العدد الثاني، ص ص ٤٢٧ -٤٧٧.

حسن، نصر طه، (٢٠١٥)، المسئولية الإجتماعية وإدارة الربح والأداء المالي: أدلة عملية من الشركات السعودية المسجلة، *المجلة العلمية التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ديسمبر، ص ص ١٥٤ -١٨٩.

ريشه، شيرين شوقى محمد حسين، (٢٠١٧)، جودة التقارير المالية في ظل تغيير المراجع الخارجي -دراسة ميدانية، *رسالة دكتوراه في المحاسبة*، غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية.

ريشو، بديع الدين، (٢٠١٣أ)، جودة التقارير المالية (العوامل المؤثرة ووسائل القياس) دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١٥٠ -١٩١.

ريشو، بديع الدين، (٢٠١٣ب)، التغيير الإلزامي لشركة المراجعة: الإطار للآثار المختلفة في البيئة المهنية المصرية -دراسة تطبيقية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، المجلد الأول، ص ص١٧٣ -٢٢٨.

صالح، أبو الحمد مصطفى، (٢٠١٦)، علاقة نوع تقرير المراجعة بإدارة الأرباح وتغيير المراجع في البيئة المصرية، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد (٣٠)، العدد الأول، العدد الثاني، ص ص ١ -٤٠.

صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٠)، العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ٣٧٩ -٣٤٣.

عبد الحكيم، مجدى مليجى، عرفة، نصر طه حسن، عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٦)، محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثرها على مستوى التحفظ

المحاسبى فى التقارير المالية – دراسة تطبيقية فى بيئة الأعمال المصرية، *مجلة الفكر المحاسبى*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (٢٠)، العدد الرابع، الجزء الثانى، ديسمبر، ص ص ٣٣١ -٣٩٥.

عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٥)، التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين – دراسة ميدانية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (١٩)، العدد الثاني، الجزء الأول، يوليو، ص ص ٥٩٥ – ٦٨٣.

عبدالحليم، أحمد حامد محمود، أحمد، نبيل ياسين، (٢٠١٧)، دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة فى ترشيد قرارات المستثمرين – دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى البورصة السعودية، *مجلة الفكر المحاسبى*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (٢١)، العدد الثانى، الجزء الثانى، يوليو، ص ص ٨٤٩ – ٩٣١.

عبدالعال، محمود موسى، (٢٠١٧)، محددات الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية "دراسة تجريبية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصرى لمسئولية الشركات"، *مجلة الفكر المحاسبى*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (٢١)، العدد الرابع – الجزء الثانى، ديسمبر، ص ص ١١١ -١٤٨.

عصيمي، أحمد زكريا ذكي، (٢٠١٥)، أثر التغيير الدوري للمراجع الخارجي على جودة القوائم المالية بالشركات المساهمة: بالتطبيق على البنوك السعودية، *مجلة الإدارة العامة*، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد(٥٥)، العدد الثالث، رجب ١٤٣٦ هـ، إبريل، ص ص ٦٢٧ -٦٦٢.

على، عبدالوهاب نصر، (٢٠١٧)، العلاقة بين التعثر المالى ووجود الغش بالقوائم المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان" دور المحاسبة والمراجعة فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر"*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٦ -٧ مايو، ص ص ٢٨٨ -٣٣٤.

غنيم، محمود رجب يس، (٢٠١٢)، أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في قدرته على إكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية في البيئة السعودية، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، المجلد الثاني، السنة (٣٢)، ص ص ١٥٩ -٣٢٣.

قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال بجمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧، رقم(١١) لسنة ٢٠٠٧، بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١١.

مبارك، الرفاعي إبراهيم، (٢٠١٠)، التغيير الدوري الإلزامي للمراجعين وأثره على جودة عملية المراجعة – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية، *مجلة المحاسبة و الإدارة والتأمين*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد (٧٦)، السنة (٤٩)، ص ص ٤٩٣ – ٥٢٨.

محمد، محمد فوزى، (٢٠١٥)، أثر المراجعة الداخلية للإستدامة على قيمة الشركة فى ظل الإفصاح عن وبدائل إسناد دوريها كوظيفة – دراسة ميدانية وتجريبية، *رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

محمود، محمد أحمد حنفي، (٢٠١٠)، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية - مع دراسة تطبيقية، *رسالة دكتوراه في المحاسبة*، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٦)، قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة: أدلة عملية من الشركات المسجلة في البورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، يونيو، ص ص ٢٠٤ -٢٥٤.

منصور، أشرف محمد إبراهيم، (٢٠١٧)، رؤية تحليلية انتقادية لتدوير المراجعين الخارجيين في بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الأول، السنة (٢١)، أبريل، ص ص ٩١ -١٥٥.

منصور، محمد السيد، (٢٠١٧)، أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالى للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تطبيقية، *مجلة الفكر المحاسبى*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (٢١)، العدد الثانى، الجزء الثانى، يوليو، ص ص ٧٣٧ – ٧٨٧.

٢/٨- المراجع الأجنبية:

Abdul Nasser، A.T.; Abdul Wahid, E.; Nazatul, S. ;Nazri, F.S.M. ; & Hudaib, M. ; (2006), "Auditor – client Relationship: The case of Audit Tenure and Auditor switching in Malaysia ", *Managerial Auditing Journal*, 21 (7): 724 – 737.

ADeniyi,Segun Idowu; & Mieseigha, Ebipanipre Gabriel, (2013), "Audit Tenure: An Assessment of its Effects on Audit Quality in Nigeria", *International Journal of Academic Research in Accounting*, Finance and Management Sciences, July, 3(3): 275 – 283.

Al – Thuneibat, A.A. ; Al Issa, R.T.I. ; & Baker, R.A.A. ; (2011), "Do Audit Tenure and Firm Size Contribute to Audit Quality? Empirical Evidence from Jordan", *Managerial Auditing Journal*, 26(4): 317-334.

Al Bhoor, Abdelrahman Yousef; & Khamees, Basheer Ahmed, (2016), "Audit Report lag, Audit Tenure and Auditor Industry specialization: Empirical Evidence From Jordan", *Jordan Journal of Business Administration*, 12(2):459-479.

Aldamen, H., & Duncan, K., (2012), "Does adopting good corporate Governance impact the cost of Intermediated and Non-Intermediate dept", *Accounting and Fiance*, 52 (1): 49 – 76.

Anand, Jha; Shankar, Siddharth; & Prakash, Arun; (2015), "Effect of Bank Monitoring on Earnings Management of the Borrowing firm: an Empirical Investigation", *The Journal of financial Research*, 3(2):219 – 253.

Andrei, Filip; Labelle, Real; & Rousseau, Stephane; (2015), "Legal Regime and Financial Reporting Quality", *Contemporary Accounting Research*, 32(1):280-307.

Ball, F., Tyler, J., & Wells, P.,(2015), " Is Audit Quality Impacted by Auditor Relationships? ", *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 11(2):166-181.

Basu, S. ; (1997), "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earning", *Journal of Accounting and Economics*, December, 24(1):3-37.

Beaver, W.H.; & Ryan, S.G., (2005), "Conditional and unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", *Review of Accounting studies*, 10(2):269-309.

Bills,Kenneth L. ; Jeter, Debra C. ; & Stein, Sarah E. ; (2015), "Auditor Industry Specialization and Evidence of Cost Efficiencies in Homogenous Industries", *The Accounting Review*, September, 90 (5): 1721-1754.

Boone,Jeff P. ; Khurana, Inder k. ; & Raman, K.K. ; (2015), "Audit firm Tenure and the quality Risk Premium", *Journal of Accounting Auditing & Finance*, 23: 115-140.

Bowlin,Kendall Q. ; Hobson, Jessen L. ; & Piercey, M. David; (2015), "The Effects of Auditor Rotation, Professional Skepticism, and Interactions with Managers on Audit Quality", *The Accounting Review*, July, 90(4): 1363-1393.

Cameran, Mera; Francis, Jere R. ; Marra, Antonio; & Pettinicchio, Angela; (2015), "Are there Adverse Conesquences of Mandatory Auditor Rotation? Evidence

From the Italian Experience", *Auditing: A Journal of practice & Theory*, February, 34(1):1-24.

Carcello, J.v. ; & Nagy, A.l. ; (2004), "Audit firme Tenure and Fraudulent financial Reporting", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, September, 23(2): 55-89.

Chan, K.Hung. ; Jiang, Ellen Jin. ; & Lan Mo., Phyllis Lai. ; (2017), "The Effect of using Bank Auditors on Audit Quality and the Agency Cost of Bank Loans", *Accounting Horization*, December, 31 (4): 133-153.

Chen, C.J.P.; Su, X. ; & Wu, X. ; (2009), "Forced Audit firm Change, Continued partner-Client Relationship, and Financial Reporting Quality", *Auditing: A Journal of practice & Theory*, 28 (2): 227-246.

Daniels,Bobbie W. ; & Booker, Quinton; (2011), "The effects of Audit Firm Rotation on Perceived Auditor independence and Audit quality", *Research in Accounting Regulation*, April, 23(1): 78-82.

Davidson, W.N.; Jiraporn, P.; & DaDalt, P. ; (2006), "Causes and Consequences of Audit Shopping: An Analysis of Auditor opinions, Earnings Management, and Auditor changes", *Quarterly Journal of Business and Economics*,Winter-Spring,45, (1/2): 69– 87.

Dechow, P.M.; Sloan, R.G.; & Sweeney, A.P., (1995), " Detecting Earnings Management", *The Accounting Review*, 70: 193 – 225.

Fargher, N.; Lee, H.Y. ; & Mande, V. ; (2008), "The Effect of Audit Partner Tenure on Client Managers' Accounting Discretion", *Managerial Auditing Journal*, 23(2): 161-186.

Francis,Bill B. ; Hunter, Delroy M. ; Robinson, Dahlia M. ; Robinson, Micheal N., & Yuan, Xiaojing, (2017), "Auditor Changes and the cost of Bank Debt", *The Accounting Review*, May, 92(3): 155-184.

Frias – Aceituno, J.V., Rodrigue – Ariza, L., & Garcia – Sanchez, I.M., (2014), "Explantory Factors of Integrated Sustainability and Financial Reporting", *Business Strategy and the Environment*, 23 (1): 56-72.

GAO, (2003), "public Accounting Firms: Required study on the Potential Effects of Mandatory Audit Firm Rotation", Report of the Government Accountability Office to the senate committee on Banking, Housing, and urban Affairs and the House committee on financial services, 2003. Available at:*http://www.gao.gov/new.Items/ d04216.pdf.p.34*.

Habib, A. ; & Jiang, H. ; (2015), "Corporate Governance and Financial Reporting Quality in China: A Survey of Recent Evidence", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 24:29-45.

He,Li- Jen; (2015), "Auditor Industry Specialization, Audit Experience and Accounting Restatement ,*International Business Management*, 9 (7):1686-1697. https://revista.cafr.ro/temp/Article-2481.pdf

Hossain, S., (2013), "Effect of Regulatory Changes on Auditor Independence and Audit Quality", *International Journal of Auditing*, 15:1-19.

Hu, J., Li, A.Y.; & Zhang, f., (2014), "Does Accounting conservatism Improve The Corporate Information Environment?", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,23:32-43. Available at: www.ssrn.com*.

Huang,Hua – Wei; Raghunandan, K. ; Huang, Ting – Chiao; & Chiou, Jeng Ren, (2015), "Fee Discounting and Audit Quality Following Audit Firm and Audit Partner Changes: Chinese Evidence", *The Accounting Review*, July, 90(4): 1517 -1546.

ICAEW, (2002), "Mandatory Rotation of Audit Firms", Institute of Chartered Accountants in England and Wales, London, Avaliable at: *http://www.icaew.co.uk/publicassets/00/03/64/ 00036465PDF*.

Karami, A., & Akhgar, M., (2014), "Effect of Company Size and Leverage Features on the quality of financial Reporting of Companies listed in Tahran stock Exchange, *Journal of Contemporary Research in Business*, 6 (5): 71-82.

Khasharmeh, H.A. ; (2015), "Determinants of Auditor Switching in Bahraini's Listed Companies – An Empirical Study", *European Journal of Accounting, Auditing and finance Research*, November, 3 (11):73-99.

Kim, H. ; Lee, H. ; & Lee, J.E. ; (2015), "Mandatory Audit firm Rotation and Audit Quality "*The Journal of Applied Business Research*,May/June, 31(3): 1089-1106.

Kim, J.B., & Zhang, L., (2015), "Financial Reporting Opacity and Expected Crash Risk: Evidence from implied volatility smirks", *Contemporary Accounting Research*, 31 (3): 851 – 875.

Kwon, Soo Young; Lim, Young deok; & Simnett, Roger; (2014), "The Effect of Mandatory Audit firm Rotation on Audit Quality and Audit fess: Empirical Evidence from the korean Audit Market", *Auditing: A Journal of practice & Theory*, November, 33 (4): 167-196.

Lennox, C.S. ; Wu, X. ; & Zhang, T. ; (2014), "Does Mandatory Rotation of Audit Partners Improve Audit Quality?", *The Accounting Review*, 89(5):1775-1803.

Lin, Z. Jun.; & Liu, Ming. ; (2009), "The Impact of CorPorate Governance on Auditor choice: Evidence from china", *Journal of International Accaunting, Auditing and Taxation, 18:44-59.*

Lu,Tong; & Sivaramakrishnan, K., (2009), "Mandatory Audit Firm Rotation: Fresh look versus poor Knowledge", *Journal of Accounting and Public Policy*, March – April, 28(2): 71-91.

Mahdavikhou, M. ; & Khotanlou, M. ; (2011), "The Impact of professional Ethics of Financial Reporting Quality", *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 5(11):2092-2098.

Myers, James N. ; Myers, linda A. ; & Omer, Thomas C. ; (2003), "Exploring the term of the Auditor – Client Relationship and the quality of Earnings: A Case for Mandatory Auditor Rotation?", *The Accounting Review*, Jul, 78(3):779-799.

Nagy, Albert L. ; (2005), "Mandatory Audit Firm Turnover, financial Reporting quality, and Client Bargaining power: The Case of Arthur Andersen", *Accounting Horizons*, Jun, 19(2):51-68.

Nazatul,S. ;Syed,F. ; Nazri, M. ; Smith, M. ; & Ismail, z. ; (2012), "Factors Influencing Auditors Change: Evidence from Malaysia", *Asian Review of Accounting*, 20(3): 222-240.

Nguyen, B.T., Tran, H.T., Le, O.H., Nguyen, T.N., Trinh, T.H., & Le, V., (2015) "Association between corporate Social Responsibility Disclosures and Firm Value – Empirical Evidence from Vitnam", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 5 (1): 2162-3082.

Omid, A.M.,(2015), " Qualified Audit Opinion, Accounting Earning Management and Real Earning Management: Evidence From Iran", *Asian Economic and Financial Review*,5(1):46-57.

Ortas, E., Gallego- Alvarez, I., & Alvarez Etxeberria, I., (2015), "Financial Factors Influencing the quality of Corporate Social Responsibility and Environmental Management Disclosure: A quality Regression Approach", *Corporate Social Responisbility and Environmental Management*, 22 (6): 362 – 380.

Pietro, Pertti;& Alfred, Wagenhofer ; (2014), "Earnings Quality Measures and Excess Returns", *Journals of Business finance & Accounting(JBFA)*, 41 (5&6): 545-571.

Price waterhouse, (2012), "Mandatory Audit firm Rotation – point of View". Available at: *http://www.pwc.com/us/en/poins-of-view/ mandatory-audit-firm-rotation.*

Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), (2011), "Improving the Transparency of Audits: Proposed Amendments to PCAOB Auditing standards and form 2. Release NO. 2011-007, October. Available at: *http://pcaabus.org/ Rulemaking/ Docket 029/ PCAOB Release 2011-007.PDF*.

Read, William J. ; & Yezega, Ari; (2016), "Auditor Tenure and Going Concern Opinions For Bankrupt Clients: Additional Evidence", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, February, 35 (1): 163 -179.

Reid,Lauren C. ; & Carcello, Joseph V., (2017), "Investor Reaction to the Prospect of Mandatory Audit Firm Rotation", *The Accounting Review*, January, 92(1): 183-211.

Robu,Loan – Bogdan; Grosu, Maria; & Istrate, Costel; (2016), "The Effect of the Auditors, Rotation on the Accounting quality in the Case of Romanian Listed Companies under the Transition to IFRS", *Audit Financiar*, XIV (1):65-77.

Romanus, R.N.; Maher, J.J.; & fleming, D.M. ; (2008), "Auditor Industry Specialization, Auditor Changes, and Accounting Restatements", *Accounting Hrizons*, 22(4): 389–413.

Roush, pamela B. ; Church, Bryan k. ; Jenkins, J. Gregory; Mccracken, susan A. ; & Stanley, Jonathan D. ; (2011), "Commentary Auditor Rotation: The PCAOB Considers a New Direction", *Current Issues in Auditing*, American Accounting Association, 5(2): 15-20.

Singer, Zvi & Zhang, Jing, (2018), " Auditor tenure and the timeliness of misstatement discovery", *The Accounting Review*, March, 93(2):315-338.

Stanisic, N. ; Radojevic, T. ; Stanic, N. ; & Rajin, D. ; (2015), "The Association between Auditor switching and Audit opinion in the republic of Serbia", *Arailable at: http://ssrn.com/ abstract =2704 64 21*.

Sulaiman, M., Abdullah, N., & Fatima, A.H., (2014), "Determinants of Environmental Reporting Quality in Malaysia", *International Journal of Economics, Management and Accounting*, 22 (1): 63-90.

Velte, Patrick; & Stiglbauer, Markuse; (2012), "Impact of Auditor and Audit firm Rotation on Accounting and Audit quality: A Critical analysis of the EC Regulation draft", *International Conference*, Improving financial Institutions: The Proper balance between Regulation and Governance, Helsinki, Aprile 19:1-8.

Xie,Yuying; (2015), "Confusion over Accounting Conservatism: A Critical Review", *Australin Accounting Review*,June, 25(2):204-216.

Yu,Bing; & Lenard, Mary Jane; (2013), "The Effect of Client Importance and Auditor Tenure on Accounting Conservatism: Evidence From Chinese companies", *International Business Research*, 6(1): 176-186.

The Effect of External Auditor Mandatory Change on the Financial Reporting Quality*:* An Empirical Evidence from the Saudi Business Environment

Ahmed Hamed Mahmoud Abdelhalim
Faculty of Commerce, Banha University, Egypt

Abstract. The objective of this research is to explore the impact of the external auditor's mandatory change on the financial reporting quality in the Saudi business environment.

Research Methodology: This study was conducted on a sample of (141) companies listed on the Saudi Stock Exchange during the period from 2012 to 2016. The researcher adopted the method of analysis of the content of financial reports.

Results: The results of the applied study showed a statistically significant relationship between the external auditor's change and the financial reporting quality. The correlations were negative between the rate of return on assets، the quality of corporate governance، the type of auditing office and the financial reporting quality. While there is no significant impact of the financial leverage and the size of the company and the type of activity on the quality of financial reports.

Recommendations: Firstly، the professional and legislative entities should set the mechanisms and regulations for the external auditor's mandatory change in a way that is suitable for the Saudi business environment. The registered company should be obliged to disclose the reasons for conflicts with external auditors within the 12 months that precedes the change. Finally، the necessity of establishing a national council under the title of "controlling council" that will have the authority of controlling، appointing، and changing auditors.

Keywords: Mandatory Auditor Change; Financial Reporting Quality; Earnings Management; Saudi Business Environment.